الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

قاسم ايمان

عيشوبة امينة

تحت عنوان:

حقوق الملكية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2009-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. روابة محمد	**(أستاذ محاضر صنف "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
د. صحراوي جمال الدين	**(أستاذ محاضر صنف "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
د. راشدي فاطمة	**(أستاذة محاضرة صنف "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

قاسم ايمان

عيشوبة امينة

تحت عنوان:

حقوق الملكية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2009-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. روابة محمد	(أستاذ محاضر صنف "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
د. صحراوي جمال الدين	(أستاذ محاضر صنف "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
د. راشدي فاطمة	(أستاذة محاضرة صنف "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة
العقل والدين ووفقني لإتمام عملي النبيل
والشكر موصول الى كل معلم افادنا بعلمه من اول
المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة
كما نرفع الشكر الى
استاذنا الكريم المشرف "صحراوي جمال الدين"
كما نشكر من مد لنا يد العون من قريب
او بعيد ونشكر كل أساتذة وعمال قسم التسيير
وأعضاء اللجنة خاصة لقبول هذه المناقشة.
وفي الأخير لا يسعنا الا ان ندعو الله عزوجل ان
يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى ويجعلنا هداة مهتدين.

الإهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولنا

أن نتخطاها بثبات بفضل من الله ومنه.

الى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، أبي الغالي أدماك الله تاجا فوق رأسي، إلى من وضعتني

على طريق الحياة، وراعتني حتى صرت على ما أنا عليه، رزقك الله جنانه العليا أمي الحبيبة

الى من قرن الله برهما بتوحيده فقال وقضى ربك الا تعبد

الا إياه وبالوادين احسانا اطال الله في اعماركما والدي الحبيبان.

الى الاستاذ المشرف صحراوي جمال الدين وفاءا

على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت

في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة جزاك الله خيرا.

إلى إخوتي؛ وأخواتي وبنات أخواتي العزيزات، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتنا الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لنا.

الى حبيبتي الغالية هبة الرحمان حفظها الله.

قاسم ايمان

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل ونسأله سبحانه وتعالى

القبول وأن ينفعنا علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علما إنه هو السميع العليم.

أهدي ثمرة هذا العمل الى من طالما سرها نجاحي وعملت جاهدة لإيصالي الى اعلى المراتب

الى التي كتبت الجنة تحت اقدامها الى امي التي أفنت عمرها لأجلنا حفظها الله وأطال في عمرها

الى من وهبه الله الهيبة والوقار الى من أحمل اسمه بكل افتخار الى من أطلب منه نجمتان يعود حاملا السماء الى المجاهد فينا أبي أطال الله في عمره

الى سندي في الحياة ورفقاء دربي إخوتي وأخواتي وصديقاتي

الى كل من أعطانا يد العون وساعدنا على انجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف صحراوي جمال الدين

الى أحبتي بيسان إياد وعبد المقيت

الى كل طالب علم.

عيشوبة امينة

فهرس المحتويات

المحتويات

محتوى	الصفحة
البسملة	
كلمة الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري لحقوق الملكية والنمو الاقتصادي	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحقوق الملكية والنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: حقوق الملكية	3
المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي	6
المبحث الثاني: دور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي	7
المطلب الأول: اسهامات حقوق الملكية في النمو الاقتصادي	7
المطلب الثاني: أثر حماية حقوق الملكية في النمو الاقتصادي	9
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	13
المطلب الأول: الدراسات المحلية	13
المطلب الثاني: الدراسات العربية	15
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	18
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: دراسة قياسية لدور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا (2009-2022)	
المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي وحقوق الملكية في دول شمال افريقيا	25
المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا	25
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية في ظل تفعيل جاذبية بيئة الاعمال	28
المطلب الثالث: العلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا	34
المبحث الثاني: نموذج الدراسة القياسية لدور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا	43
المطلب الأول: منهجية السلاسل الزمنية المقطعية	43
المطلب الثاني: نموذج الدراسة	45

المبحث الثالث: تحليل النتائج	52
المطلب الأول: تقدير نموذج (التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية)	52
المطلب الثاني: المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية	53
المطلب الثالث: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	53
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (II-01)	تطور الناتج المحلي الاجمال في دول شمال افريقيا (2009-2022)	27
الشكل (II-02)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال افريقيا (2009-2022)	29
الشكل (II-03)	مؤشر IPRI ودول شمال افريقيا	30
الشكل (II-02)	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى منطقة شمال افريقيا خلال الفترة 2003-2020	32
الشكل (II-02)	مؤشر الحوكمة لدول شمال افريقيا (2009-2022)	34

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (II-01)	مؤشر حقوق الملكية المادية لدول شمال افريقيا	30
الجدول (II-02)	مؤشر تحويل الملكية لدول شمال افريقيا	31
الجدول (II-03)	المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال (2016-2019)	32
الجدول (II-04)	مؤشر البنية التحتية (2016-2019)	33
الجدول (II-05)	اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل	44
الجدول (II-06)	توصيف النموذج	46
الجدول (II-07)	مصفوفة الارتباط	46
الجدول (II-08)	نتائج اختبارات الاستقرارية لـ GDP	47
الجدول (II-09)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ PPR	47
الجدول (II-10)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ TP	48
الجدول (II-11)	نتائج اختبار الاستقرارية لـGOV	49
الجدول (II-12)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ FDI	50
الجدول (II-13)	نتائج اختبار بدروني للتكامل المتزامن	51
الجدول (II-14)	تقدير نموذج (التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية)	52
الجدول (II-15)	المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية	53
الجدول (II-16)	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	53
الجدول (II-17)	قيم الحد الثابت لكل بلد	55

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحات
الملحق 01	نتائج اختبار بدروني للتكامل المتزامن	65
الملحق 02	تقدير نموذج الإنحدار التجميعي	65
الملحق 03	تقدير نموذج التاثيرات الثابتة	65
الملحق 04	تقدير نموذج التاثيرات العشوائية	65
الملحق 05	المفاضلة بين النماذج اختبار (Hausman)	66

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
VA	Voice and Accountability الرأي والمساءلة
PV	Political Stability and Absence of Violence الاستقرار السياسي وغياب العنف
GE	Government Effectivenss فعالية الحوكمة
RQ	Regulatory Quality الجودة التنظيمية
RL	Rule Of Low سيادة القانون
CC	Control Of Corruption السيطرة على الفساد
GCI	The Globle Competitiveness Index: مؤشر التنافسية العالمية
	Panel Data Regression Models نماذج الانحدار للبيانات البانل
PRM	Pooled REGRESSION Model نموذج الإنحدار التجميعي
FEM	Fixed Effects Model نموذج التأثيرات الثابتة
REM	Random Effects Model نموذج التأثيرات العشوائية
LLC	إختبار LEVIN .LIN.CHU
IPS	إختبار SHIN.PESARAN.IM

مقدمة

في ظل التحولات والتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من عدم الاستقرار في البيئة السياسية الاقتصادية والقانونية أصبح تحقيق النمو الاقتصادي من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول، خاصة الدول النامية، وادراكنا لحقيقة العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي للدول ومسألة تصنيفها الى دول متقدمة وأخرى نامية يؤكد لنا بلا شك أهمية موضوع الملكية في هذا الصدد، فحجم امتلاك الدول لحقوق الملكية قد أضحى مؤشرا هاما في ذلك التصنيف، كما نجد أن الدول بإمكانها تعزيز الحرية الاقتصادية بتوفير نظام قانوني يحققه تحسين مستويات الحوكمة و هيكل فعال يحمي حقوق الملكية للملاك وانفاذ العقود بطريقة متساوية.

كما نجد أن النمو الاقتصادي ناتج عن تأسيس لحقوق الملكية الخاصة بشرط توفر أربع دعامات أساسية (التعريف الواضح لحقوق الملكية الحصرية، سلامة الاستخدام، الانتفاع، الحرية التامة في التصرف في الملكية "تحويلها أو التنازل عنها")، فعدم تحديد حقوق الملكية له أثر سلبي على استعمال الموارد الاقتصادية، ومستوى النمو الاقتصادي يختلف بين الدول و سببه لا يرجع فقط الى توفر الموارد الطبيعية و الإمكانات المالية بل في جودة إدارة المؤسسات بأنواعها الاقتصادية، السياسية، الإدارية، التعليمية، و القضائية فهي تؤثر بشكل واضح في الاقتصاد السائد وهو ما يعكس على حماية حقوق الملكية خاصة في ظل بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

لذا اقتصادات الدول العربية مع تزايد حدة المشاكل على مستوى الملكية المادية سعت جاهدة ومنذ سنوات الى رفع مستويات التنمية التي كانت غير كافية في دول شمال افريقيا، وسبب فشل الاستراتيجيات المنتهجة والموضوعة منذ أمد طويل بالإضافة الى العقبات المؤسسية وبطء وتيرة التغييرات المؤسسية المحددة للطريقة التي تتطور بها أليات التنويع الاقتصادي لن تتحقق الا بإعطاء الأولوية لنظام حقوق الملكية.

وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في ظل تفعيل دور الحوكمة لدول شمال افريقيا؟

وعليه تتبادر في الأذهان عدة تساؤلات حول الموضوع وهي كالاتي:

- كيف تساهم حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي؟
- إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات التي تبنتها دول شمال افريقيا لتحسين أنظمة حقوق الملكية وحمايتها في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين التنمية؟
- هل لحماية حقوق الملكية وتحويلاتها دور في تحسين ممارسة أنشطة الاعمال وزيادة حجم الاستثمارات في دول شمال افريقيا؟

وللإجابة على التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

-زيادة حماية حقوق الملكية تساهم في تفعيل دور أنشطة الأعمال وتحسين البيئة التنافسية والنمو الاقتصادي.

-توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا.

- **أهمية الدراسة**

ان اسهامات الدراسة تبين الدور الذي أصبحت تحتله أنظمة حقوق الملكية في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها مختلف اقتصادات الدول، من اجل دفع عجلة التنمية انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات، هذا يمكننا من تسليط الضوء على المشكلات التي تواجهها اقتصادات دول شمال افريقيا كونها تمتلك قدرا كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وادارتها ولا تخدم المصلحة العامة، مما عمل على تفاقم مشاكل أنظمة حقوق الملكية، خاصة في ظل التوجه إلى المشاريع الاستثمارية التي باشرتها.

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة الى

– تسليط الضوء على حقوق الملكية في دول شمال افريقيا.

– معرفة العلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي.

– أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من عدة أسباب:

– أهمية فعالية أنظمة حقوق الملكية في تحفيز النمو الاقتصادي.

– تزايد الاهتمام بدراسة أثار أنظمة حقوق الملكية.

– تركيز معظم الدراسات اهتمامها على الاقتصاديات المتقدمة وعدم اختبار أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا، مما دفع بنا للمساهمة بدراسة وقياس هذا الأثر.

- **منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة:**

بما أن البحث مقسم إلى جزأين أحدهما نظري والأخر تطبيقي فانه سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض كل ما يتعلق بحقوق الملكية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

المنهج التحليلي تم فيه استخدام أساليب الاقتصاد القياسي من خلال الاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بهدف اختبار مدى إسهام حقوق الملكية وأثرها في تعزيز النمو الاقتصادي.

- **حدود الدراسة:**

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد البعد المكاني والزماني، فحدود هذا البحث تتمثل في:

– **البعد المكاني:** تم اختبار دراسة حقوق الملكية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا.

– **البعد الزماني: تم** تحديد فترة الدراسة من سنة 2009الى غاية سنة 2022 نظرا لكونها هذه الفترة التي انضمت فيها دول شمال افريقيا إلى الهيئة الدولية المختصة في مجال حقوق الملكية IPRI مما سمح لنا بإيجاد البيانات الخاصة بمتغيرات حقوق الملكية، إضافة الى ذلك شهدت دول العينة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد.

- **الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة:**

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات الصلة باللغة العربية لا سيما تلك المتعلقة بالأدبيات والنظريات الخاصة بحقوق الملكية، إضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي، فكانت هناك صعوبة في الحصول على معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية من مصدر واحد خلال فترة الدراسة.

- **خطة البحث:**

من اجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين هما:

– **الفصل الأول:** تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلاله الإطار النظري حول حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، وتم التطرق في المبحث الأول لحقوق الملكية والنمو الاقتصادي، وبخصوص المبحث الثاني شمل العلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي وأخيرا المبحث الثالث تمثل في الدراسات السابقة.

– **الفصل الثاني:** قدمنا من خلاله الجانب التطبيقي لدراسة علاقة حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي، فالمبحث الأول شمل واقع النمو الاقتصادي وحقوق الملكية في دول شمال افريقيا، أما المبحث الثاني تمثل في نموذج الدراسة لعلاقة حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي 2009–2022 باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أما بالنسبة للمبحث الثالث اهتم بتحليل النتائج.

الفصل الاول

الاطار النظري لحقوق الملكية و النمو الاقتصادي

تمهيد

السؤال عن سبب ثراء بعض البلدان وفقر بعضها هو اللغز الذي أرق كبار الاقتصاديين على الأقل منذ 1776 عندما كتب ادم سميث تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، فنجد بعض الدول التي لديها ثروة من الموارد الطبيعية والبشرية لا تزال في حالة فقر (في افريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال) بينما تزداد البلدان ذات الموارد الطبيعية أقل غنى وتطور مثل "هونغ كونغ".

من جهة أخرى تشير مراقبة الدول حول العالم الى ان تلك الدول التي لديها بيئة مؤسسية لحقوق الملكية امنة ودرجات عالية من الحرية الاقتصادية تحقق مستويات اعلى من المقاييس المختلفة للنمو الاقتصادي.

يستهدف الفصل الأول من هذا البحث التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بحقوق الملكية وكذلك النمو الاقتصادي ومؤشراته، كما سنحاول توضيح العلاقة من خلال ابراز دور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي وبناءا على هذا قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الادبيات النظرية لحقوق الملكية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: حقوق الملكية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الادبيات النظرية لحقوق الملكية والنمو الاقتصادي

أصبحت النوعية المؤسساتية والأداء الاقتصادي رابطا قويا يدافع عنه من قبل الاقتصاديين المعاصرين وعليه ظهرت العديد من النظريات المفسرة للاقتصاد المؤسساتي الجديد من أهمها نظرية حقوق الملكية والتي انتشرت بعد اظهارها لتفوق نظام الملكية الخاصة على نظام الملكية العامة وقد جاءت هذه النظرية لتبين كيف يمكن لمختلف أنواع نظم حقوق الملكية ان تؤثر على سلوك المتعاملين الاقتصاديين وعلى أداء فعالية النظام الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: حقوق الملكية

اولا: نشأة وتطور حقوق الملكية: ان تحديد تاريخ معين لظهور نظرية ما شيء لا يمكن ان نصفه بالدقة، لكن يمكن الإشارة الى بعض الوقائع الاقتصادية التي غيرت المفاهيم وانحرفت عن المعتاد، وفي هذا الموضوع يمكن الرجوع الى الأصول الأوروبية لمفهوم الحق الذي قدمه Occan سنة 1320 بانه هو الذي يمنح السلطة للأفراد باستعمال الأشياء، فقد ربط بين السلطة والملكية.

وبعدما جاء Locke 1690 بأسسه الفيلسوفية حول حرية الملكية فحق ملكية الافراد حسب Lockeيشمل اشيائهم، أفكارهم، حريتهم، وحياتهم، ثم استنتج ان الفرد مالك لعمله وعوائد عمله، وفي كل مرة يقوم الفرد بتحويل شيء عن طبيعته أصبح ملكه[1]، وقد أثار الفكر الاقتصادي إشكالية الملكية من خلال أفكار ادم سميث 1776، حيث كان يرى سميث ان تدخل الدولة هو مساس بحقوق ملكية الفرد، ومن جهة أخرى تعود الأصول الامريكية لنظرية حقوق الملكية لكل من Arman Achaine فهو من درس حقوق الملكية وHerald Demsetry هو من أسس حقوق الملكية، اما Ronald Coase هو من سعى لإقناع الاقتصاديين ان حقوق الملكية أثر الأداء الاقتصادي[2].

ان التصور الجديد لحقوق الملكية تطور على مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الظروف الحاصلة بالواقع الاقتصادي المعاش وانطلاقا من مقولة الفيلسوف "ارسطو":(ان الثروة تكمن في استعمال أكثر من الملكية)[3]، وحسب (Pijovich) حقوق الملكية ليست علاقات بين الافراد والأشياء، ولكن علاقات مقننة بين الافراد في علاقاتهم باستعمال الأشياء"، وحق الملكية لا يكون مكتملا الا بتوفر شرطين تفرد المالك باستعمال الأصل والقابلية للانتقال.

1-التفرد في الاستعمال: معناه ان يكون للمالك الحرية التامة في استعمال الأصول التي يمتلكها واخضاعها لرقابته.

2-القابلية للانتقال: يعبر عنها بإمكانية مبادلة الأصل والا تخضع هذه العملية الا لإرادة البائع والمشتري[4]، مصطلح الشيء هنا لا يعني الأشياء المادية فقط ولكن كل ما يحقق منفعة."

ثانيا: نظرية حقوق الملكية

---

[1] ناجي بن حسين، محاضرات "النظريات الاقتصادية للمنشأة"، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2018-2019، ص7.

[2] المرجع السابق.

[3] بوهدة محمد واخرون، حوكمة الشركات في ظل النظريات التعاقدية وسبل ارسائها في بيئة الاعمال الجزائرية، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2020، ص425.

[4] محمد بوهدة، مرجع سابق.

تعود نظرية حقوق الملكية الى كل من الاقتصاديين Armen Albert Alchain وHerald Demsetry وذلك بعد نشر المقال الشهير سنة 1972 تحت عنوان (Production Information Coast and Economics Organisation) حيث حاولا توضيح من خلال هذا المقال ان المؤسسة الرأسمالية والمؤسسة الفردية هي من بين أفضل الاشكال التنظيمية كفاءة، وكانت نقطة انطلاق تحليل هذه النظرية هو اعتبار ان أي تفاعل اجتماعي او اقتصادي بين الافراد يمثل تبادل حقوق ملكية شيء معين[1].

1- تعريف حق الملكية: يعرف على انه السلطة الممنوحة للفرد للانتفاع بالأصول او الممتلكات التي يحوز عليها بشكل قانوني لوحده دون ان ينازعه أحد، ويندرج ضمن هذا التعريف حرية التصرف بهذه الأصول ونقل ملكيتها الى الغير، كما لا ينحصر مفهوم الممتلكات على الأشياء المادية بل يتعداه الى الأفكار.

2- **خصائص حق الملكية:** المقصود من خصائص حق الملكية هو السلطات او الإجراءات والتصرفات التي يستطيع المالك ان يباشرها على الشيء الذي يملكه، بمعنى انه المزايا التي يخول لصاحب الحق الحصول عليها واستخلاصها من الشيء المملوك، ونلخصها في الاستعمال، الاستغلال والتصرف[2].

- **حق الاستعمال:** هو حق استخدام الأصول أي يستعمل صاحب الحق حقه بنفسه مثل ان يسكن المالك مسكنه.

- **حق الاستغلال:** الاستثمار يستفيد صاحب الحق من نتائج استعمال حقه كتحصيل أرباح ومنافع في فترة معينة، مثل اجرة المنزل او محصول الأرض.

- **حق التصرف:** السلطة من شانها ان تؤدي الى زوال الحق كليا او جزئيا، كأن يتخلى عنه، يبيعه أو يورثه، يرهنه، أي التصرف يكون بصفة نهائية بنقل ملكية الشيء الى شخص اخر.

ثالثا: فرضيات نظرية حقوق الملكية

ان نظرية حقوق الملكية كانت بمثابة تحديد النظرية الكلاسيكية إذا تم إعادة النظر في بعض خصائصها وقد اعتمدت هذه النظرية 5 فرضيات هي[3]:

- ان المتعاملين الاقتصاديين يعظمون دوال المنفعة وهم مدفوعين بالبحث عن المصلحة الشخصية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يعملون به ومهما كانت حقوق الملكية التي يمتلكونها.

- تفضيلات الفرد يتم اظهارها بسلوكه في السوق، التكاليف لا تساوي الصفر، هذه التكاليف مهمة لذا يستبعد اهمالها وهو ما يشكل عنصر مفسر للسلوك الاقتصادي للأفراد.

- المعلومة ليست كاملة وتكاليف التعاقد لا يمكن اهمالها.

---

[1] لمين تغليسية، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات عالية ذات جودة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017-2018، ص13.

[2] أحمد خالدي، حق الملكية القيود الواردة عليه في القانون المدني الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 31.

[3] خليل شرقي، محاضرات في النظريات الاقتصادية للمنظمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2020، ص12.

– ان دالة المنفعة للفرد يمكن ان تحتوي أمور أخرى غير تعظيم الربح والثروة، مثل الوقت الحر في أوقات العمل، الهدوء، الأمان، الترفيه وحتى ظروف العمل أيضا.

– يخضع المتعاملون الاقتصاديون لقيود تفرضها هيكلة النظام الاقتصادي الذي يحكمهم، المتعامل داخل المؤسسة هو فرد يعمل على تعظيم منفعته في الحدود التي تفرضها الهيكلة أي اعتماد مبدا الفردانية.

رابعا: اشكال الملكية

توجد عدة تقسيمات للملكية، حيث يمكن تقسيمها الى ملكية خاصة وعامة، كما يمكن أيضا التفضيل بإضافة حقوق الملكية الجماعية أو المشتركة، لكن سنقوم باعتماد التقسيم الأول الأكثر شيوعا[1].

1- **الملكية الخاصة:** Privat Propertyأي وجود شخص واحد يملك السلطة في تحديد كيفية استعمال الأصل، وللفرد ان يملك حق ملكيته الخاصة في ان يمنع بقية الأشخاص من استعماله، كما تجدر الإشارة على انه يمكن ان تكون ملكية الأصل مقسمة على فردين أو أكثر، مثل في حال المالك والمستأجر فكل منهما يملك حقوق مرتبطة بنفس الأصل، كما يمكن لشخص واحد ان يمتلك عدة حقوق خاصة.

2- **الملكية العامة:** Public Property حق استعمال أصل معين مشترك أي وجود عدة افراد لديهم الحق في استعمال ذلك الأصل، كاستعمال طريق عام وهي ممتلكات مخصصة للاستعمال العام وهي مجموعة فرعية من ممتلكات الدولة[2].

3- الملكية العمومية Public property وهي الممتلكات المخصصة للاستخدام العام وهي مجموعة فرعية من ممتلكات الدولة ويمكن استخدام هذا المصطلح إما لوصف الاستخدام الذي وضعت فيه الممتلكات، أو لوصف طابع ملكيتها (المملوكة جماعيا من قبل سكان الدولة).

خامسا: تصنيف المؤسسات حسب حقوق الملكية:

لقد صنف كل من Pijovich و Fur ben ملكية المؤسسات الى الأنواع التالية وهي موضحة في الجدول التالي

ملكية جماعية الدولة	ملكية جماعية أشخاص	ملكية خاصة ناقصة	ملكية فردية	خصائص الحقوق والممارسات
نعم	نعم	للعامل	نعم	استعمال
للمجتمع	للعامل	للمالك	نعم	استثمار
لا	لا	في بعض الحالات عقيدة	نعم	قابلة للتنازل
لا	للعمال	مشترك	نعم	تصرف
ملكية عامة	ملكية جماعية	ملكية خاصة ناقصة	ملكية خاصة	نوع الحقوق
مؤسسة عمومية	مؤسسة تعاونية	مؤسسة تسييريه	مؤسسة رأسمالية	نوع المنظمة

المصدر: محمد قاسم القيروتي، نظرية المنظمات والتنظيم، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

[1] ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد اللاوي سمير، حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد عمومي ومؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر،2021، ص98.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي ومقاييسه

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي، مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب ان ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد. ومن هذا التعريف سنتطرق لكل من محددات النمو ومقاييسه:

اولا: المحددات[1]: اختلفت الآراء ووجهات النظر حول العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، فماهي هذه العوامل؟

1-حجم ونوعية الموارد البشرية: ان العنصر البشري يعد وسيلة للتنمية والنمو، حيث ان تنمية هذا المورد ترتبط بتراكم الرأسمال البشري والذي يعود بصفة إيجابية على الناتج الوطني ومستوى الإنتاجية من خلال حسن الاستغلال لهذا العنصر الحيوي.

2-حجم ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد النمو الاقتصادي لبلد ما على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل وفرة المعادن، درجة خصوبة التربة ومصادر المياه ومساحات الغابات وغيرها، وباستغلال هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبتوافرها تساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

3-التراكم الرأسمالي: ويعني الاستثمار الجديد، وعدم استهلاك جزء من انتاج الاقتصاد القومي وتخصيصه لبناء طاقات إنتاجية، وهذا ببناء مشروعات البنية الأساسية كالمصانع والمنشآت بما فيها من الات ومعدات فنية ومشروعات الري والصرف وغيرها، وهذا للمساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

4-التقدم العلمي والتكنولوجي: يعد من اهم العوامل التي لها اسهامات في النمو، فتطبيق المعرفة الفنية يؤدي لزيادة القدرات الإنتاجية، ومن هنا يمكننا القول ان التقدم العلمي والتكنولوجي يلعب دور كبير في تحقيق النمو.

5-عوامل اجتماعية ومؤسسية: تحقيق النمو يتطلب توفر مؤسسات متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية وتعليم عصري يرتكز على البحث والتطوير لا التلقين فقط، كما يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك نسج المجتمع.

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي: يقتضي النمو الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي قياسه يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

1-الناتج الوطني: مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي ومعدل نمو، هو ما يصطلح على تسمية معدل النمو، وحسابه بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة البلد ومقارنته بالفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومن سلبيات هذه المعدلات انها نقدية لا تأخذ أثر التضخم عين الاعتبار، وبما ان لكل دولة عملة خاصة لا يمكن مقارنة النمو المحقق وفق هذا المقياس، وغالبا تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لتسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة.

2-الدخل الفردي: أهمية قياس الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، وهذا يعد مقياس عيني للنمو أي يقيس النمو المحقق لكل فرد بزيادة ما ينفقه، كما يمكن اعتماد قياس القدرة الشرائية بنفس المقدار ببقية الدول، ومن ثم ترتيبها بدأ بالأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

[1] عبد اللاوي سمير، حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص149-152.

المبحث الثاني: حقوق الملكية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي

ان حماية حقوق الملكية لها تأثير على النمو الاقتصادي، ونجد أنها مهمة لجلب وتشجيع الاستثمارات مما ينعكس على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما تساعد على التخصيص الأمثل للمدخلات.

المطلب الأول: اسهامات حماية حقوق الملكية في النمو الاقتصادي[1]

حماية حقوق الملكية مهمة بالنسبة للنمو الاقتصادي حيث تمكن من التخصيص الأمثل للموارد وبشكل أكثر كفاءة، وتعمل على تخفيض تكاليف المعاملات اثناء عملية التبادل، حيث مفكري الاقتصاد وحتى الاقتصاديات السائدة الان أعطوا أهمية كبيرة وزاد اهتمامهم بمجال أنظمة حقوق الملكية، وهذا بسبب التطورات الطارئة، اذ نجد ان عدد من الاعمال التاريخية والنظرية تعزز فكرة أن العالم دون دولة سيكون أكثر ازدهارا فلا وجود لقواعد، ولهذا يجب على الدولة الالتزام بحماية الممتلكات ومعاقبة المحتالين وتوفير الدفاع وحماية الشرطة ومحاكم العدل وتوفير البنية التحتية، حيث أن مؤسسات حقوق الملكية لها تأثير حاسم على النمو في المدى الطويل.

أربع قنوات أساسية من خلالها يكون لحماية حقوق Besley & Ghatak وقد جعل الباحثان الملكية تأثير إيجابي على إنتاجية النظام الاقتصادي وتحقيق النمو منها:

1. **قناة تخفيض تكليف الحماية:** فيها تكون حقوق الخاصة بالأفراد محمية ولا يضطروا لتحمل تكاليف التدابير الأمنية.
2. **القناة الأمنية:** فيها يتم تدفق الدخل القادم من الاستثمار إذا كان محمي يؤدي لزيادة الطلب على الاستثمارات والأرباح المتوقعة والحصول على مستوى اعلى من رأسمال البشري.
3. **قناة تسهيل المعاملات:** منها يتمكن الافراد من استعمال اصولهم كضمان للحصول على الموارد المالية من السوق المالي إذا كانت محمية بشكل كافي مما يساعد على تعزيز إنتاجية النظام الاقتصادي.
4. **قناة الكفاءة:** التي من خلالها تحول الأصول الى الذين يمكنهم استخدامها بكفاءة أكثر.

من خلال هذه القنوات نجد ان توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية قد ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وتؤدي لزيادة الأرباح المتوقعة.

ان الاقتصاديات الناجحة تشترط الاعتراف المسبق بأنظمة حقوق الملكية الامنة والبيئة القانونية الجيدة التي تقلل من التشوهات في تخصيص الموارد وتحفز الادخار، وضعف حماية حقوق الملكية في الاقتصادات يجعل رجال الاعمال يتوجهون من الأنشطة الإنتاجية نحو تخصيص الموارد والأنشطة غير المنتجة والاعمال الغير مشروعة، فنقص هذه الحماية يؤثر بشكل سلبي على قرارات الاستثمارات الفردية والتجارية وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد وبالتالي إعاقة النمو، ولتوضيح هذه الاسهامات أكثر سنتطرق لبعض المؤشرات نذكر منها:

أ – مؤشرات الحوكمة العالمية يصدر البنك الدولي المؤشرات العالمية للحوكمة عبر استقصاء من الشركات[2] والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية، يستند على أكثر من 30 مصدر بيانات من معاهد ومراكز

[1] عبد اللاوي سمير، حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص197-199.

[2] World Bank، gouvernance Indicators.

ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية وشركات القطاع الخاص، يحتوي هذا المؤشر على ست مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس بعد من ابعاد الحوكمة.

1. التعبير عن الراي والمساءلة: يقيس مدى قدرة المواطنين المشاركة في اختيار الحوكمة كما يقيس أيضا حرية الصحافة، حرية التعبير، وحرية التجمع، ومن هنا نجد انه يجب السماح للمساهمين بالتشاور مع بعضهم البعض فيما يخص الموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية وفق مبادئ الحوكمة مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال كذا تسهيل المشاركة الفعالة في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة المؤسسات، حتى يضمن لهم ممارسة حقوقهم تحت توفر حماية[1].

2-الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس احتمال حدوث انقلاب غير شرعي او زعزعة الاستقرار السياسي او استعمال عنف ذو طابع سياسي او إرهابي، لذا نجد ان هذا المؤشر يرتبط وجوده بوجود الدولة، وشغل حيزا كبيرا من الفكر وتوسع ليشمل كل نواحي الحياة في الدولة، سياسيا اقتصاديا اجتماعيا وتنمويا، وتحقيق التنمية في أي بلد يستوجب وجود استقرار، فبوجوده تزول الطبقية ويصبح الجميع شركاء ومتساوون في الحقوق والواجبات، ويكون هناك تقيد بالقواعد القانونية والتوازن بين المتطلبات والمخرجات[2].

3-فعالية الحوكمة: يقيس هذا المؤشر درجة استقلالية عمل الحكومة ونوعية الخدمات العامة التي تقدمها، كما يقيس أيضا جودة الأنظمة، فكلما زادت الفعالية داخل المؤسسة زادت حماية الملكيات المؤدية الى تحسين الأداء الاقتصادي.

4-الجودة التنظيمية: يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ التشريعات والسياسات التي تسعى لتنمية القطاع وتعزيزه، اذن مدى نجاح المؤسسات مرهون بمدى تطبيق مناهج حديثة في الإدارة لتطوير الأداء، وهذا ما يدفع الافراد الى ابراز مساهماتهم من اجل التحسين المستمر للعمليات وضمان جودة المخرجات، وجذب الاستثمارات الأجنبية بعد توفير جو ملائم للمساهم وتقريب مصلحته ومصلحة المؤسسة.

5-سيادة القانون: يقيس مدى التزام المتعاملين بقواعد المجتمع بما في ذلك جودة انفاذ العقود وحقوق الملكية. ومن هنا يتضح انه إذا كانت هناك حماية قانونية للمساهمين والمتعاملين، أدى هذا الى تشجيع الاستثمار بالمؤسسة.

6-السيطرة على الفساد: يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك اشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

---

[1] نعيمة عبدي، أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،2017، ص41.

[2] اسماعيل بوقرة، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد01، االعدد08، الجزائر، 2017، ص357.

ومنه ينبغي ان يتم بوضوح تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم المؤسسات والإفصاح عنها وحتى العمليات الاستثنائية كالاندماج وبيع أصول من المؤسسة وغيرها، حتى يتمكن المستثمرين من فهم حقوقهم والملجأ القانوني لهم، كما ينبغي ان تتم العمليات بكل شفافية في شروط عادية تحمي حقوق المساهمين[1].

ب – مؤشر مدركات الفساد او مؤشر أسعار المستهلك: يصدر من طرف منظمة الشفافية لدولية (International Transparence) مقرها في برلين ولها ا أكثر من 100 فرع في جميع انحاء العالم شعارها "نقود مكافحة الفساد لتحويل هذه الرؤية الى حقيقة واقعة".

يقوم بتجميع البيانات باستخدام 13 مصدر مختلف للبيانات من 12 مؤسسة توفر تصورات رجال الاعمال وخبراء الدول حول مستوى الفساد في القطاع العام في 180 دولة إقليم حول العالم، يستخدم هذا المؤشر مقياس من 0 الى 100 حيث:" 100 نظيف جدا و0 فاسد للغاية".

غالبا ما نجد البلدان ذات المؤسسات القوية والديمقراطيات التي تعمل بشكل جيد نفسها في صدارة الترتيب، حيث جاء في تقرير المؤشر لسنة 2022 الدنمارك في صدارة الترتيب برصيد 90 في حين تونس برصيد 40، المغرب 38، الجزائر 33 ومصر 30[2].

من خلال محتوى هذا المؤشر نجد ان الفساد ظاهرة خطرة تتواجد بدرجات متفاوتة في الدول، تؤدي الى إعاقة النمو وهروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتدني كفاءتها، لذا يجب اتخاذ سبل لمكافحته من بينها: توفير حوافز للابتعاد عن الرشوة والفساد، التكليف الصحيح بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، تفعيل أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد وغيرها من الإجراءات لدفع عجلة النمو وحماية الحقوق[3].

المطلب الثاني: أثر حماية حقوق الملكية على النمو الاقتصادي

تختلف الدول من حيث نجاحها الاقتصادي لعدة أسباب، ولا يمكن حصر هذا الاختلاف على مدى توفر الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية بل يختلف مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان بسبب جودة ابعادها المؤسساتية المختلفة (مؤسسات اقتصادية، سياسية، إدارية وقضائية)، التي تؤثر بصورة واضحة في الأداء الاقتصادي السائد في البلد[4]، حيث نجد من بين المؤسسات سابقة الذكر مؤسسات حماية حقوق الملكية التي يكمن دورها في وضع الاليات والقواعد التب تحمي الاعوان الاقتصاديين من مخاطر مصادرة الممتلكات سوآءا من طرف الدولة او من جهات أخرى.

كذلك تضمن تنفيذ العقود بين الاعوان الاقتصاديين والقواعد المنظمة لتسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ العقود.

---

[1] نعيمة عبدي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] منظمة الشفافية الدولية، 2022.

[3] حمودة نصيرة، واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد22، العدد01، الجزائر، 2020، ص1173.

[4] عبد اللاوي سمير، صحراوي جمال الدين، أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لدول المغرب العربي (2021–2009)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2022، ص83.

ان حماية حقوق الملكية يحفز ويطمئن المستثمرين الأجانب والمحليين على قدرتهم على التمتع بعوائد استثماراتهم، وتشجيعهم على زيادة الاستثمارات وتخصيص مواردهم بكفاءة، ومن هنا يمكن القول ان مؤسسات حقوق الملكية ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية[1].

ولمساعدة هؤلاء المستثمرين (رجال الاعمال) على معرفة بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات الملائمة لهم سارعت العديد من الهيئات الإقليمية والدولية لإصدار مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة الإحصائية تعمل على ترتيب الدول وفق معايير مختلفة على حسب مجال الدراسة.

سنحاول في هذا الجزء عرض 3 مؤشرات تقيس القدرة التنافسية للدول عل النحو التالي:

1- **مؤشر أنشطة الاعمال**[2]: يقيس تقرير ممارسة أنشطة الاعمال اللوائح التنظيمية في 190 دولة عبر 12 مجالا لتنظيم أنشطة الاعمال بغرض تقييم بيئة الاعمال في كل اقتصاد، ويدرس هذا المؤشر مختلف المراحل التي تمر بها الشركة من بدايتها حتى مرحلة التشغيل ثم توقفها عن العمل: بدئ النشاط التجاري، توظيف العمال، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، التعاقد مع الحكومة، انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار.

تستخدم هذه المؤشرات ال 12 سالفة الذكر لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في دولة ما حيث ان هذه الدراسة أدت الى تحفيز الحكومات حول العالم على اجراء إصلاحات في أنشطة الاعمال بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

في 16 سبتمبر 2021 اتخذت إدارة مجموعة البنك الدولي قرار إيقاف هذا المؤشر وصياغة نهج، و"بداية من الربع الثاني من عام 2023 BEE[3] جديد باسم "بيئة تمكين الاعمال.

ان سهولة او تعقيد الإجراءات المرتبطة بممارسة الاعمال، كاستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وغيرها قد تكون عنصرا معوقا او محفزا للإنتاجية والنمو، ومنهم تحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار، كما تساهم مؤسسات الدولة بفرض الإجراءات الرسمية وتطبيق القوانين وحماية حقوق الملكية وتوفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة لتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار وخلق فرص العمل[4].

2- مؤشر التنافسية العالمية[5]:

دراسة وتحليل The world Economic Forum:WEF يتولى المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية للدول عن طريق اعداد تقارير سنوية تقوم بتحليل العوامل التي تمكن الاقتصادات الوطنية بتحقيق نمو اقتصادي

[1] عبد اللاوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2] بلقاسم أ محمد، بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد01، العدد01، الجزائر، 2011، ص62.

[3] تقرير البنك الدولي، 2021.

[4] بلقاسم امحمد، مرجع سبق ذكره.

[5] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2020.

مستدام، وهو مؤشر شامل لقياس القدرة GCI في عام 2004 قدم المنتدى ما يعرف ب "مؤشر التنافسية العالمي التنافسية الوطنية، ويعمل على دمج أسس الاقتصاد الكلي والجزئي للتنافسية المحلية في معيار واحد.

تم تقديم الإصدار الجديد عن مؤشر التنافسية العالمي عام 2018، حيث تم تجميع محاور التنافسية في أربع مجالات رئيسية كالاتي:

- **المجال الأول: البيئة المواتية** تشمل أربع محاور وهي المحور الأول: المؤسسات؛ المحور الثاني: البيئة التحتية؛ المحور الثالث: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ المحور الرابع: استقرار الاقتصاد الكل.
- **المجال الثاني: راس المال البشري** يشمل محورين هما المحور الخامس: الصحة؛ المحور السادس: التعليم والمهارات.
- **المجال الثالث: الأسواق** تشمل أربع محاور وهي المحور السابع: سوق المنتجات؛ المحور الثامن: سوق العمل؛ المحور التاسع: النظام المالي؛ المحور العاشر: حجم السوق.
- **المجال الرابع: بيئة الابتكار** تشمل محورين هما المحور الحادي عشر: تطور بيئة الاعمال؛ المحور الثاني عشر: القدرة على الابتكار

ومن خلال هذا نجد ان هذا المؤشر شامل لكل الجوانب و يأخذ كل الابعاد الاقتصادية بعين الاعتبار، كما نرى وجود تنوع في المتغيرات التي تعكس بدوها صورة البلد، وهذه الشمولية تعطي نوعا من المصداقية و الشفافية في تحديد و ترتيب البلدان وفقا لقدراتها التنافسية، لكن رغم هذا الالمام الكبير الذي تم تحديده الا انه استبعد الكثير من المؤشرات التي تعتبر نقاط قوة لبعض الدول، و أخيرا لتشجيع المستثمرين الأجانب و جلبهم للاستثمار يجب امتلاك قدرات تنافسية كبيرة في جميع المؤشرات، وخلق بيئة تنافسية بتحسين التشريعات و القوانين و خلق و ترسيخ ثقافة السوق الحرة، و حماية حقوق الملكية لاكتساح الأسواق و حماية الملكية الفكرية و دعم و تهيئة للابتكار[1].

3-المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية: يصدر هذا المؤشر من طرف صندوق النقد العربي، يتكون من مؤشرين رئيسين هما:

أ-مؤشر الاقتصاد الكلي: يعكس مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للانتاجية والتنافسية، ينقسم هذا المؤشر الى 4 مؤشرات فرعية: القطاع الحقيقي، القطاع النقدي، والمصرفي، قطاع مالية الحكومة، القطاع الخارجي، وتضم هذه المؤشرات 16 مؤشر فرعي.

ب – مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار: يعكس السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين مناخ الاعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، يتضمن هذا المؤشر 3 مؤشرات فرعية تضم 16 مؤشر تتعلق ببيئة الاعمال: البنية التحتية، المؤسسات، الحكومة الرشيدة.

يشمل تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لسنة 2017-2020 كل الدول العربية باستثناء 5 دول فلسطين صومال، جزر القمر، جيبوني، سوريا لعدم توفر البيانات الكافية، فيما تم مقارنة تنافسية الاقتصادات

[1] بوضياف سامية، تقييم مؤشر التنافسية الدولية "حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 05، العدد01، الجزائر، 2014، ص313-321.

العربية مع 9 دول مرجعية من عدة أقاليم مختلفة لغرض المقارنة وهي: الهند، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايلاند، ماليزيا، البرازيل، تركيا، اسبانيا، جنوب افريقيا[1].

اذن نجد ان مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية تعكس قدرة الدول في تنويع صادراتها وتطوير بيئة الاعمال، وتحسين الحوكمة وتحرير الأسواق، وكذلك تطوير البنية التحتية وتحفيز الابتكار وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي الى تحسين قدرتها التنافسية، وهذا ما يعكس فرص تلك الدول في تحقيق النمو الاقتصادي[2].

[1] صندوق النقد العربي ،2022.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق، اليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 23-24، العدد 76-77، لبنان، 2017، ص89.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الأجزاء المهمة التي لا يمكن للبحث الاكتمال من دونها، وهي الأبحاث السابقة التي تناولت نفس الموضوع، ونظرا لأهميتها سنتناول في هذا المبحث الدراسات السابقة لحقوق الملكية والنمو الاقتصادي

المطلب الاول: الدراسات المحلية

1. دراسة فضيلة ملواح، على مكيد، (2020)، بعنوان محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2018)[1]، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **منهجية الدراسة:** لقد تم التطرق الى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، وتم بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المتغيرات المفسرة له باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

توصلت الدراسة إلى أثر كل من الانفاق العام، رأس المال البشري، المعروض النقدي، والانفتاح التجاري، من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي.

2. دراسة سمية ناصري، كريمة بركات، (2019)، بعنوان حماية حقوق الملكية الفكرية الطريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية قراءة احصائية في طلبات معاهدة البراءات : منظمة الويبو أنموذجا[2]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية السعي نحو حماية حقوق الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **منهجية الدراسة:** لقد تم التطرق الى الأطر النظرية المرتبطة بالتطور التاريخي للملكية الفكرية وصولا إلى عرض أهميتها والمشاكل التي قد تنجم عن عدم امكانية حماية حقوق الملكية الفكرية وعرض المفاهيم المرتبطة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية wipo، كما تم التركيز على القراءة الاحصائية لطلبات معاهدات البراءة لمنظمة الويبو.

توصلت الدراسة إلى الارتفاع المستمر على طلبات معاهدة البراءات من قبل الدول المتطورة اقتصاديا وشركاتها الكبرى، وتوضيح ارتفاع الأهمية الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول.

3. دراسة عبد اللاوي سمير، (2021)، بعنوان حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2009-2019)[3]، وقد هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019).

- **منهجية الدراسة** لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والاعتماد على دالة الانتاج Cobb-Douglass للفترة (2009-2018) واستعمال المتغيرات: حقوق الملكية المادية (ppr)، حماية حقوق الملكية المادية (pppr)وتسجيل الملكية (RP) وسهولة الوصول إلى القروض (EAL) ونصيب الفرد من الناتج الخام.

---

[1] فضيلة ملواح، على مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، المجلد17، العدد02، الجزائر، 2020.

[2] سمية ناصري، كريمة بركات، حماية حقوق الملكية الفكرية الطريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية: قراءة إحصائية في طلبات معاهدة البراءات: منظمة الويبو انموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد02، العدد02، الجزائر،2019.

[3] عبد اللاوي سمير، حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين EAL و PPR ونصيب الفرد من الناتج الخام وعلاقة سلبية ومعنوية، بين RP،PPPR ونصيب الفرد من الناتج الخام.

4. دراسة بورجة سارة، حواس أمين، زرواط فاطمة الزهراء، (2021)، بعنوان دراسة قياسية لمصادر النمو الاقتصادي في بلدان شرق آسيا باستخدام بيانات البانل (2019-1980)[1] وقد هدفت الدراسة الى تحليل مصادر النمو الاقتصادي في بعض بلدان شرق آسيا.

- **منهجية الدراسة** لقد تم استخدام منهجية محاسبة النمو والتحليل القياسي للبيانات المقطعية.

توصلت الدراسة الى مستوى معتدل من الانتاجية الكلية للعوامل TFP في حين كان رأسمال المادي والعمالة أكبر المساهمين في نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، والدراسة القياسية توصلت لنفس النتائج فيما يخص تراكم رأسمال بالإضافة الى عوامل الانفتاح، التعليم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI التي تعتبر من اهم مكونات النمو. كما أظهرت ايضا أهمية بعض المتغيرات الأخرى مثل التضخم والتنمية المالية التي قد تؤثر على النمو.

5. دراسة وسيلة لزعر، (2022)، بعنوان دور حقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية[2]، وقد هدفت الدراسة إلى تأكيد الدور الهام لحقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية عموما والتنمية الاقتصادية بصورة خاصة.

- **منهجية الدراسة** تم اعتماد البحث الوصفي من خلال الوصف ثم التحليل ثم الكشف عن العوامل المؤثرة بين متغيري الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجوب تعظيم استثمار حقوق الملكية الفكرية اقتصاديا ما لها من أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، كما أظهرت الدراسة القياسية أهمية بعض المتغيرات الأخرى مثل التضخم والتنمية المالية التي قد تؤثر على النمو.

6. دراسة كل من عبد اللاوي سمير، صحراوي جمال الدين، (2022)، بعنوان دور حقوق الملكية في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL خلال الفترة (2021-2009)[3]، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة اختبار العلاقة بين أنظمة حقوق الملكية والأداء الاقتصادي.

- **منهجية الدراسة** اعتمدت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

توصلت الدراسة إلى أن حقوق الملكية الفكرية ونقل الملكية لها أثر ايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير والطويل، وحقوق الملكية المادية لها تأثير سلبي.

---

[1] بورجة صارة، حواس أمين، زرواط فاطمة الزهراء، دراسة قياسية لمصادر النمو الاقتصادي في بلدان شرق اسيا، دفاتر MECAS، المجلد 17، العدد03، 2021.

[2] وسيلة لزعر، دور حقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022.

[3] عبد اللاوي سمير، صحراوي جمال الدين، دور حقوق الملكية في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري، دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئةArdL للفترة (2021-2009)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، 2022.

7. دراسة عبد اللاوي سمير، صحراوي جمال الدين، (2022)، بعنوان أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام البانل لدول المغرب العربي(2009-2021)[1]، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين أنظمة حقوق الملكية والنمو الاقتصادي وكيفية مساهمة حماية حقوق الملكية في عملية التنمية لدول المغرب العربي فترة (2009-2021)

- **منهجية الدراسة** استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel-data) لعينة تتكون من ثلاث دول (الجزائر، تونس المغرب).

-توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين حقوق الملكية المادية وتحويل الملكية (متغيرات مستقلة)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي باعتباره متغير تابع ومساهمة ايجابية لكل من تونس والجزائر مما يؤيد نظرية حقوق الملكية ومساهمة عند المغرب سلبية.

8. دراسة قرقيط عبد الباقي، هبال عادل، (2002)، بعنوان محددات النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة (2000-2020)[2]، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أهم محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا.

- **منهجية الدراسة** تم استخدام نماذج بيانات البانل واستخدام البيانات المتاحة لعينة الدول المدروسة خلال الفترة 2000-2020.

توصلت الدراسة الى أن النموذج الملائم لبيانات دول العينة هو نموذج الأثر الثابت، والرأسمال المادي والبشري الانفتاح التجاري والتضخم كان لها تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي، تأثير الاتفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر سلبي، ومؤشر عرض النقود لم يكن له أثر معنوي.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1. دراسة قوريش نصيرة مديوني جميلة، (2011)، بعنوان حماية حقوق الملكية الصناعية في الدول العربية[3]، وقد هدفت الدراسة إلى الاحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والصناعية في الدول العربية، والتعرف إلى أهمية ودور حماية الملكية الصناعية في التنمية الصناعية، دراسة واقع حماية الملكية الصناعية في الدول العربية.

- **منهجية الدراسة** اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى تمكن حقوق الملكية الفكرية من استثمار نتائج الأبحاث في الصناعة، تعمل حقوق الملكية الفكرية على تسهيل وتنظيم انتقال التكنولوجيا بين المؤسسات والدول بسهولة، وبالرغم من احتواء الوطن العربي

[1] عبد اللاوي سمير، صحراوي جمال الدين، أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] قرقيط عبد الباقي، هبال عادل، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة قياسية باستخدام نماذج بيانات البانل للفترة (2000-2020)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

[3] قوريش نصيرة، مديوني جميلة، حماية حقوق الملكية الصناعية في الدول العربية، ملتقى دولي حول: رأسمال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 'الجزائر'، 2011.

على الثروات الطبيعية وتوفر الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن الدول العربية تعاني من ضعف شديد في مجال براءات الاختراع.

2. دراسة لطفي مخزوعي وآخرون، (2012)، بعنوان النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد[1]، وهدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

– **منهجية الدراسة** اعتمدت على التحليل الكمي عن طريق نماذج البانل.

توصلت الدراسة إلى أن كل من النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية هي العوامل المفسرة للاختلافات في الدخل الفردي في الدول العربية النفطية، كما تساهم النوعية المؤسساتية في رفع الدخل الفردي في هذه الدول وتخلصها من لعنة الموارد كما لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي.

3. دراسة عبد الرحمن فيصل ياسين، (2016)، بعنوان قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي[2]، وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي في دول العينة المبحوثة إذ استخدمت عينة من 160 دولة مختارة للمدة 2014–2015، وقد حاولت الدراسة معرفة أثر مؤشر الحرية الاقتصادية وبفروعه الداخلية –حقوق الملكية حرية الأعمال، حرية التجارة حرية الاستثمار–لسنة 2014، والنمو الاقتصادي بوصفه متغير تابع لسنة 2015.

– **منهجية الدراسة** اعتمدت الدراسة المنهج القياسي الاحصائي باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والتغير في رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية هي علاقة طردية ومعنوية، كما اتضح من خلال الدراسة أن هناك علاقة ارتباط معنوية فردية بين معدل النمو الاقتصادي وبين مؤشر التغير في حقوق الملكية، وعند زيادة رصيد مؤشر حقوق الملكية الفكرية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0.701 وحدة.

4. دراسة عمر محمد عبد الحي محمد، (2018)، بعنوان أثر حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية في السودان للفترة (2001–2015)[3]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على حقوق الملكية الفكرية وبيان أثرها على التنمية الاقتصادية إثبات أن الحماية الفعالة لها تؤدي الى التنمية الاقتصادية.

– **منهجية الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة نشأة وتطور حقوق الملكية الفكرية.

---

[1] لطفي مخزومي وعصام جوادي وعقبة عبد اللاوي، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد06، العدد 02، الجزائر، 2016.

[2] عبد الرحمان فيصل ياسين، قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عينة مختارة من دول العالم للمدة 2014–2015، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، العراق، 2016.

[3] عمر محمد عبد الحي محمد، أثر حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، 2018.

توصلت الدراسة إلى أن الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية تزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمار الأجنبي المباشر ينقل التكنولوجيا المتقدمة وهي أحد مقومات التنمية الاقتصادية ويحسن دخل الفرد ويساعد في تقليص البطالة بفتح وظائف جديدة وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

5. دراسة زينة قدرة لطيف، (2020)، بعنوان حماية حقوق الملكية الصناعية للمستثمر[1]وهدفت الدراسة إلى قياس مدى توفر الحماية القانونية للمستثمر في الأردن والجزائر من خلال تحليل النصوص التشريعية في البلدين.

– **منهجية الدراسة** اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

توصلت الدراسة إلى أن للملكية الصناعية أهمية اقتصادية في تقليص خطوات العمل والاعتماد على الآلات الحديثة وأهمية اجتماعية لتخفيض البطالة وكذلك أهمية تكنولوجية باستخدام التكنولوجيا الحديثة في برامج التصميم، وكذلك أهمية على المستوى العلمي والاستثمار في رأس المال ومن خصائص الملكية الصناعية أنها تعود بالفائدة الاقتصادية لمالكها.

6. دراسة بن شهيدة سارة، حمداني موسى، (2020)، بعنوان النوعية المؤسساتية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية –دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل[2]، وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير النوعية المؤسساتية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة(2018–1996)

– **منهجية الدراسة** تم استخدام بيانات البانل الساكن وطريقة FGLS بتطبيق البرنامج الإحصائي STATA15و باستعمال مؤشرات الحرية الاقتصادية للتعبير على النوعية المؤسساتية الاقتصادية.

توصلت النتائج الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواحد إلى الدول العربية تتأثر إيجابيا بالحرية النقدية، الحرية المالية ومتغير النمو الاقتصادي في حين أن غياب حماية حقوق الملكية، حرية الأعمال وحرية الاستثمار يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية.

7. دراسة علي عبد الرؤوف عبد العاطي، (2020)، بعنوان أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[3]، وقد هدفت الدراسة الى قياس العلاقة الكمية وتحليلها بين المتغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، وتحديد اتجاهاتها وطبيعتها عن طريق دراسة بيانات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة(2019–1995) للمتغيرات محل الدراسة.

– **منهجية الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهجين التحليلي والقياسي في اختبار الفرضيات فيما يتعلق بالمنهج القياسي تم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية.

---

[1] زينة قدرة لطيف، حماية حقوق الملكية الصناعية للمستثمر، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 52، العراق، 2020.

[2] بن شهيدة سارة، حمداني موسى، النوعية المؤسساتية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2020.

[3] علي عبد الرؤوف عبد العاطي، أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 4، مصر، 2020.

توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي لمؤشر الحرية الاقتصادية إجمالا لكل دول المنطقة الثماني عشر دولة، مع وجود اختلافات فيما بين بعض الدول، خاصة ما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي، ووجود تفاوت لأثر مؤشر الحرية الاقتصادية فيما بين الدول الغير مصدرة للنفط. وجود تأثير إيجابي لمؤشر الحرية الاقتصادية إجمالا لكل دول المنطقة الثماني عشر دولة، مع وجود اختلافات فيما بين بعض الدول، خاصة ما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي، ووجود تفاوت لأثر مؤشر الحرية الاقتصادية فيما بين الدول الغير مصدرة للنفط.

8. دراسة عائشة عوزاري، وسام حسيني، (2022)، بعنوان تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية خلال الفترة(2018-1995)[1]، وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، تونس، المغرب) وذلك اعتمادا على بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1995إلى 2018.

- **منهجية الدراسة** اعتمدت الدراسة الأسلوب القياسي الكمي باستخدام نماذج بانل الساكنة.

توصلت الدراسة إلى أن حماية براءة الاختراع للدرجة الأولى يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبارها العمود الفقري لحماية حقوق الحماية الفكرية مقارنة بالعلامة التجارية والتصميم الصناعي، كما يمكن اعتبار حماية حقوق الملكية الفكرية عامل مساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال افريقيا.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Svensson.J)، (1998)، الاستثمار وحقوق الملكية وعدم الاستقرار السياسي[2]: النظرية والأدلة، هدفت الدراسة إلى البحث عن أسباب اختلاف معدلات الاستثمار بشكل ملحوظ عبر البلدان، بالإضافة إلى اختبار الصلة بين عدم الاستقرار السياسي وجودة حقوق الملكية، والارتباط بين حقوق الملكية والاستثمار.

- **منهجية الدراسة** اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى وجوب التحكم في جودة حقوق الملكية، فإن المقاييس المختلفة لعدم الاستقرار السياسي والاستقطاب ليس لها تأثير مباشر على الاستثمار الخاص، ووجود صلة بين عدم الاستقرار السياسي والاستثمار.

2. دراسة (W.A.Ward وM.Vijayaraghanan)، 2001، بعنوان المؤسسات والنمو الاقتصادي: دليل تجريبي من تحليل مختلف الدول[3]، هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي بأخذ عينة

---

[1] عائشة موزاوي، وسام حسيني، تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول شمال افريقيا: دراسة قياسية خلال الفترة (2018-1995)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، الجزائر، 2022.

[2] J.S Vensson, Investement, Property rights and Political instability : Theory and Evidence, European Economic Rview, Volume 42, Issue 7, 1998.

[3] Maya Vijayaraghavan and William A. Ward, Institutions and Economic Growth : Empirical Evidence from across National Analysis, Clemson University, working paper ,2001.

تتكون من 43 دولة 9 منها متطورة، ما بين الفترة 1975-1990 بالاعتماد على النموذج النيوكلاسيكي عن طريق ادراج عدة متغيرات مؤسساتية: متغير الهياكل المؤسساتية متغير حماية حقوق الملكية، متغير الحوكمة، متغير الحرية الاقتصادية ومتغير حجم الدولة.

- **منهجية الدراسة** اعتمدت على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة الى أن مؤشر حقوق الملكية ومؤشر حجم الدولة هما المؤشران اللذان يفسران تغير معدلات النمو الاقتصادي.

3. دراسة (Mehmet Faysal Goklap Aynur Yildirim)، (2016)، بعنوان المؤسسات والأداء الاقتصادي: مراجعة للدول النامية[1]، وقد هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين المؤسسات وأداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية، بأخذ عينة تتكون من 38 دولة نامية في الفترة ما بين 2000-2011

- **منهجية الدراسة** اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى المنهج القياسي باستعمال نموذج Panel Data Analysis.

توصلت الدراسة الى أن مؤشرات الهيكل المؤسسي مثل سلامة النظام القانوني "حماية حقوق الملكية "، المتعلقة بالحواجز التجارية، وتقييد الاستثمارات الأجنبية، وحصة القطاع الخاص في النظام المصرفي ومتغيرات الفصل من العمل لها تأثير إيجابي على أداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية، ومتغيرات استغلال القضاء، النفقات الحكومية، التحويلات والإعانات، الحريات المدنية، سعر الصرف في السوق السوداء والمفاوضة الجماعية، والوصاية العسكرية "الاستقرار السياسي " كان لها تأثير سلبي بشأن أداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية.

4. دراسة **(Istvan Brugge man)**، (2017)، بعنوان حماية حقوق الملكية، أنواع الأنظمة والنمو الاقتصادي، وقد هدفت الدراسة الى[2]، تأثير حماية حقوق الملكية ونوع النظام السياسي على النمو الاقتصادي بأخذ عينة تتكون من 128 دولة باستعمال نموذج تحليل الانحدار لاختبار الارتباط ما بين المتغيرات (حقوق الملكية، الناتج المحلي الإجمالي)

- **منهجية الدراسة** اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي الكمي.

توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة إيجابية ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي وكل تغير بمقدار واحد بالنسبة لدولة يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي GDP بمقدار 326.7 مليار دولار.

5. دراسة (Leming Lin واخرون)، (2019)، بعنوان مؤسسات حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي وتقييم

[1] Aynur Yildirim, Mehmet Faysal Goklap, Institutions and Economic performance ; A Review on the developing Countries, Procedia Economics and Finance, Volume 38, 2016, pages 347-359.

[2] Istvan Brugg man, Protection of Property Rights, Regine Types and Economic Growth, Spring 2017.

الشركات متعددة الجنسيات[1]، وقد هدفت الدراسة الى دراسة تأثير مؤسسات حقوق الملكية في البلدان المضيفة على الاستثمار الأجنبي المباشر (المؤسسات التي تحمي المستثمرين من نزع الملكية من قبل وكلاء البلد المضيف على الهيكل الجغرافي وتقييم الشركات الامريكية متعددة الجنسيات حماية المستثمرين)، خلال الفترة 1996-2012 بأخذ عينة تتكون من 6869 شركة أمريكية متعددة الجنسيات موزعة على 68 دولة.

- **منهجية الدراسة** اعتمدت على الجانب الوصفي التحليلي، المنهج المقارن، المنهج القياسي باستخدام نموذج (Panel Data Analysis.).

توصلت الدراسة إلى أن حقوق الملكية الأفضل تجذب الاستثمار من الشركات المتعددة الجنسيات، وأن جودة حقوق الملكية في المواقع التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسيات لها تأثير مادي على تقييمات هذه الشركات، ووجود مؤسسات حقوق الملكية الأفضل تعزز النمو الاقتصادي للبلاد.

6. دراسة Germinal G.Van، (2020)، بعنوان حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في افريقيا: تحليل اقتصادي قياسي[2]، وقد هدفت الدراسة الى اثبات ان حقوق الملكية تؤدي الى الحرية الاقتصادية وبالتالي الى النمو الاقتصادي المستدام، وذلك بأخذ عينة تتكون من 15 دولة افريقية باستخدام مؤشر حقوق الملكية ومؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2018.

- **منهجية الدراسة** اعتمدت الدراسة المنهج القياسي باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين حقوق الملكية والحرية الاقتصادية، وان زيادة الحرية الاقتصادية ستحفز نموها لكي تخلق الجهات الفاعلة في الاقتصادات الافريقية قيمة اقتصادية داخل القارة يجب ان تكون قادرة على امتلاك الممتلكات واستخدامها لخلق التبادل، وان التبادل الذي يتم في إطار مفهوم حقوق الملكية هو الذي يزيد من الحرية الاقتصادية لأي بلد.

7. دراسة Van Germinel، (2021)، بعنوان حقوق الملكية وعدم المساواة في الدخل[3]، وقد هدفت الدراسة الى، تحليل تأثير حقوق الملكية على عدم المساواة في الدخل باستخدام مؤشر حقوق الملكية ومتغير دخل الفرد خلال عامي 2019-2020 في عينة تتكون من أكثر البلدان تقدما (24 دولة).

- **منهجية الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي باستخدام الانحدار الخطي البسيط

توصلت الدراسة الى لكي يطور المجتمع نفسه اقتصاديا لا بد من وجود نظام قانوني قوي يعتمد على حماية الملكية الخاصة، كما اظهر النموذج الاحصائي وجود علاقة قوية بين حقوق الملكية والدخل وكلما زاد الوصول الى ملكية المجتمع زاد دخله، بالإضافة الى أن هناك نوعان من عدم المساواة في الدخل، هناك تفاوت إيجابي

---

[2] leming Lin, Atanas Mihow, Leandro Sanz, Detelina Stoyanova, Property Rights institutions foreign investement and the valuation of multimational firms, journal of Financial Economics, volume 134, Issue 1, 2019, pages 214-235.

[2] Van Germinal, Property Rights And Economic Growth in Africa : An Econometric Analysis, MPRA, paper, 2020

[3] Van Germinal, Property Rights and Income Inequality, MPRA paper, 2021

ناتج عن القطاع الخاص يقوم على عنصرين يخلقان النمو الاقتصادي هما: سيادة القانون والملكية الخاصة، وهناك تفاوت سلبي ناتج عن القطاع العام يعتمد على الفساد وذلك من خلال الافتقار الى العدالة وغياب الملكية الخاصة، حيث يصبح الذين يعملون لصالح الحكومة أكثر ثراء من بقية السكان، وهذا النوع من عدم المساواة في الدخل يؤدي الى تدهور وطني.

8. **دراسة (Rom Alquist)، 2022**، بعنوان ثمن حقوق الملكية: المؤسسات والتمويل والنمو الاقتصادي[1]، وقد هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين تأمين حقوق الملكية والتمويل والنمو الاقتصادي، اختبار الافتراض القائل ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي، تتكون مجموعة البيانات من عوائد 1808 سهم لشركات بريطانية واجنبية متداولة في بورصة لندن بين عامي 1866–1907 من 52 دولة (السعر، الجنيه الإسترليني).

– **منهجية الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والقياسي الكمي.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي، والمستثمرين البريطانيين طالبوا بتكلفة اعلى لراس المال من الشركات العاملة في البلدان ذات مؤسسات حقوق الملكية الضعيفة.

الجودة المؤسسية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على تكلفة راس المال والاستثمار.

– ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

محاولة التطرق لحقوق الملكية المادية وتحويلاتها خاصة لدول شمال افريقيا حيث نجد اغلب الدراسات قدمت حقوق الملكية الفكرية، مما جعلنا نحاول إضافة متغير حقوق الملكية المادية ومدى اسهاماتها في دفع بيئة الاعمال وتحسينها في ظل مؤشؤات العالمية التي تعكس تطورها، وكذا التنبيه لدورها في عجلة النمو والتنمية وهو ما يشكل عقبة اما دول شمال افريقيا خاصة استقطاب المشاريع الاستثمارية الواعدة.

[1] Rom Alquist, The Price of Property Rights : Institutions, finance and economic growgh. Journal of International Economics, Volume 137,2022.

خلاصة

يشكل تعريف حقوق الملكية وتخصيصها وحمايتها واحدة من أكثر مجموعات القضايا تعقيدًا وصعوبة يتعين على أي مجتمع حلها بطريقة ما، حيث تعد هي السلطة الحصرية لتحديد كيفية استخدام المورد، سواء كان ذلك المورد مملوكًا للحكومة أو للأفراد، من ناحية أخرى الملكية هي أساس حرية التعاقد، وهي ببساطة الحرية في العمل، حرية التبادل، حيث الحرية هي أكثر من مجرد حق التملك او الحق في اجراء المعاملات والتبادل والشراء والبيع، ولكن بمجرد أن يفقد الأفراد حق امتلاكهم فانهم يفقدون القدرة على التحكم في حياتهم .

إن أهمية مؤسسات حقوق الملكية الخاصة تكمن في تحديد الاليات والقواعد التي تحمي الأعوان الاقتصاديين من مخاطر المصادرة سواء من الدولة أو من جهات أخرى، وكذلك القواعد التي تضمن تنفيذ العقود بين الأعوان الاقتصاديين، والقواعد المنظمة لتسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ هذه العقود وحماية حقوق الملكية الخاصة، يحفز ويطمئن المستثمرون على قدرتهم على التمتع بعوائد استثماراتهم، ويشجعهم على زيادة الاستثمارات وتخصيص مواردهم بكفاءة .

ومن هنا يمكن أن نقول، إن مؤسسات حقوق الملكية ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية حيث تحدد المؤسسات التنظيمية قواعد التشغيل في السوق، والهدف من ذلك تقليل إساءة استخدام القوة السوقية إلى الحد الأدنى، واستيعاب العوامل الخارجية، وحل مشكلات عدم تناسق المعلومات، ووضع معايير جودة المنتج والسلامة فالمؤسسات التنظيمية الجيدة تسمح بدخول رجال الأعمال المبتكرين والديناميكيين في السوق، من خلال تجنب منح الحماية للشركات الأقل إنتاجية أو الأقل كفاءة.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لدور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا (2009-2022)

تمهيد الفصل

لا يوجد معيار واحد مطلق يمكن استخدامه لمقارنة مستوى المعيشة في البلدان، لكن اثبتت الدراسات ان الأشخاص في البلدان التي تحترم حقوق الملكية الخاصة و تسمح بمستوى اعلى من الحرية الاقتصادية اكثر قدرة على اشباع الرغبات البشرية من أولئك الذين يعيشون في الدول التي تتدخل اكثر في الخيارات الخاصة لمواطنيها، وعند العودة لإفريقيا يقال ان احد أسباب بقاءها مكانا فقيرا اقتصاديا هو الافتقار الى سيادة القانون، فمنطقيا من المستحيل ان يطور المجتمع نفسه اقتصاديا بالكامل اذا لم يكن لديه نظام قانوني قوي يعتمد على حماية الملكية الخاصة، حيث تعتبر المؤسسات و خاصة الاقتصادية عاملا مهما في التنمية الاقتصادية لدول شمال افريقيا.

لهذا سنوضح في هذا الفصل علاقة حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا من خلال دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل وبناءا على ذلك، يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تعالج بالتفصيل تلك النقاط.

- **المبحث الأول:** واقع النمو الاقتصادي وحقوق الملكية لدول شمال افريقيا.
- **المبحث الثاني:** نموذج الدراسة القياسية لدور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا.
- **المبحث الثالث:** تحليل النتائج.

المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي وحقوق الملكية في دول شمال افريقيا

عرفت اقتصادات شمال افريقيا تغيرات عديدة نتيجة للتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي مثل (أزمة covid-19)، حيث كشفت تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات غير المستقر نتيجة للتقلبات التي يشهدها هذا القطاع، واعتماد تونس والمغرب على مداخيل السياحة، واعتماد كل من موريتانيا ومصر على القطاع الصناعي، ومن هذا المنطلق استوجب البحث عن منافذ أخرى لإنعاش الاقتصاد كحتمية من أجل التنويع الاقتصادي كتشجيع القطاع الخاص وجلب استثمارات أجنبية مباشرة...، ولن يتأتى هذا إلا بإعطاء الأولوية لنظام حقوق الملكية المادية من خلال حمايتها وتسجيلها واستعمالها كضمان من أجل الحصول على القروض.

المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا

أولا: تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج والقيمة المضافة

1- تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول شمال افريقيا[1]

1.1. الجزائر: نجد ان الجزائر خلال الفترة (1995-1999) سجلت حوالي 40 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي حيث في هذه السنوات واجهت الدولة تهديدا وجوديا بسبب الحرب الاهلية، بعدها مع عودة الامن في مطلع الالفية و عودة أسعار المحروقات الى الارتفاع تحسن الناتج حيث سجلت ، ونجد ان في فترة الدراسة ان احسن قيمة حققتها الجزائر كانت سنة 2014 بقيمة 214 مليار دولار، وبعدها سجلت 145 مليار دولار سنة 2019 راجع ذلك الى تداعيات جائحة كورونا و تراجع اسعار النفط، اما في الفترة (2021-2022) نجد ان الناتج المحلي الإجمالي قد تحسن وسجل 187 مليار دولار وهذا بفعل الاستقرار السياسي والإصلاحات المتبعة من طرف الحكومة.

2.1. مصر: شهدت مصر في الفترة (1995-2000) تطور مستمر في الناتج المحلي الإجمالي حيث كان يقدر في بداية الفترة 60 مليار دولار ليصل الى 99 مليار دولار نهاية الفترة، تعافى الناتج خلال الفترة (2005-2016) و شهد نمو مستمر طيلة الفترة حيث بلغ 332 مليار دولار سنة 2016 بعدما كان يقدر حوالي 90 مليار دولار سنة 2005، و من 2018 الى يومنا هذا يعرف الناتج المحلي المصري نمو مستمر مسجلا سنة 2021 (404 مليار دولار)، و هي اعلى قيمة في تاريخ مصر و بذلك تحتل المركز الأول في دول شمال افريقيا، و قد ارجع الخبراء الاقتصاديين ان تضاعف الناتج المحلي المصري عائد لقيام الدولة ببرامج الاصلاح الاقتصادي منذ ذلك منذ 2016 بالإضافة الى الاف الاستثمارات الحكومية و المشاريع التي حركت النشاط الاقتصادي .

3.1. المغرب: نجد ان القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب، حيث تراوح الناتج المحلي الإجمالي المغربي خلال الفترة (1995-2002) بين 30 و 40 مليار دولار و تعود هذه القيم المتواضعة للناتج الى قلة المحاصيل و الصعوبات الاقتصادية في أوروبا خلال هذه الفترة ساهمت في تباطؤ الاقتصاد، منذ 2003 و الى غاية 2011 سجل الناتج المغربي مسار تصاعدي حيث كان يقدر بـ 52.1 مليار دولار سنة 2003 ثم 79 مليار دولار سنة 2007 وحتى 2011 بلغ الناتج المحلي الإجمالي المغربي 101 مليار دولار و

[1] البنك الدولي، 2023.

يعود هذا النمو الى عدة أسباب ابرزها ابرام المغرب اتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع الولايات المتحدة سنة 2006 و اتفاقية الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي.

ضمن الفترة (2013-2019) عرف الناتج المحلي نمو طفيف قدر بـ 107 مليار دولار سنة 2013 و129 مليار دولار سنة 2019 مع عودة الامطار، وفي سنة 2020 شهد الناتج تراجع وقدر بـ 121 مليار دولار بفعل التأثر المشترك لجائحة كورونا والجفاف الشديد، ومع ذلك تحسن الناتج بالفعل في 2021 وسجل قيمة 143 مليار دولار وهذا يلخص بالأداء القوي للقطاع الفلاحي وتباطؤ تفشي جائحة كورونا وانتعاش الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية والزراعية وكلها تعد المواضع الرئيسية لتحقيق المغرب تعاف ملحوظ خلال سنة 2021.

4.1. تونس: سجل الناتج المحلي الإجمالي في تونس قيم متواضعة خلال الفترة (1995-2003) لا تتعدى 30 مليار دولار حيث بلغت اعلى قيمة لها 27.5 مليار دولار سنة 2003، اتجهت تونس الى الخصخصة و السماح للمستثمرين الخواص الدخول الى مجالات إنتاجية و خدماتية كانت تحتكرها الدولة، ليواصل الناتج بعدها نمو طفيف بلغ 44.9 مليار دولار سنة 2008 تزامنا مع دخول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، شهدت تونس سنة 2011 اندلاع احتجاجات شعبية تراجع بعدها الناتج سنة 2012 نتيجة للأوضاع، و قد سجل الاقتصاد التونسي انتعاش طفيف سنة 2018 بقيمة 42.7 مليار دولار مقارنة بـ 2017 42.2 مليار دولار نتيجة انتعاش الزراعة و الخدمات و السياحة إضافة الى ارتفاع الصادرات و الاستثمار.

انخفض الناتج سنة 2019 مسجلا قيمة 41.9 مليار دولار ليتحسن بصورة طفيفة سنة2020 بقيمة 42.5 مليار دولار، بعدها قدر الناتج المحلي سنة 2021 بـ 46.7 مليار دولار، وبهذا تكون تونس في المركز ما قبل الأخير لدول شمال افريقيا تزامنا مع الازمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد في ظل تأخر الحكومة في إجراءات الإصلاح ووضع خطة طريق واضحة قبل حدوث أي انزلاق.

5.1. موريتنيا: فيما يخص الاقتصاد الموريتاني فهو يعتمد على عائدات الصيد البحري والزراعة والثروة الحيوانية إضافة الى الحديد الخام الذي يمثل ما يقارب 50 بالمئة من اجمالي الصادرات، عرف الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا تراجعا مستمرا طيلة الفترة 1996-2001 حيث كان يقدر ب 21.3 مليار دولار في بداية الفترة، لينخفض الى 17.5 مليار سنة 2001، وقد تعافى الناتج خلال الفترة 2002الى2008 حيث قدر نهاية الفترة و قدر ب52.1 مليار دولار

واصل الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا التذبذب خلال الفترة 2008-2014 صعودا ونزولا في حين سجلت اعلى قيمة له سنة 2013 بقيمة 72.2 مليار دولار، تراجع الناتج سنة 2015 وقدر بـ 61.7 مليار دولار، يشهد الناتج في موريتانيا نموا مستمرا حيث كان يقدر في بداية الفترة بـ 64مليار دولار ليصل الى اعلى قيمة له و ذلك سنة 2021 بقيمة 99 مليار دولار، والشكل التالي يوضح تطور تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول شمال افريقيا.

الشكل رقم (II-01): تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول شمال افريقيا (2009-2022)

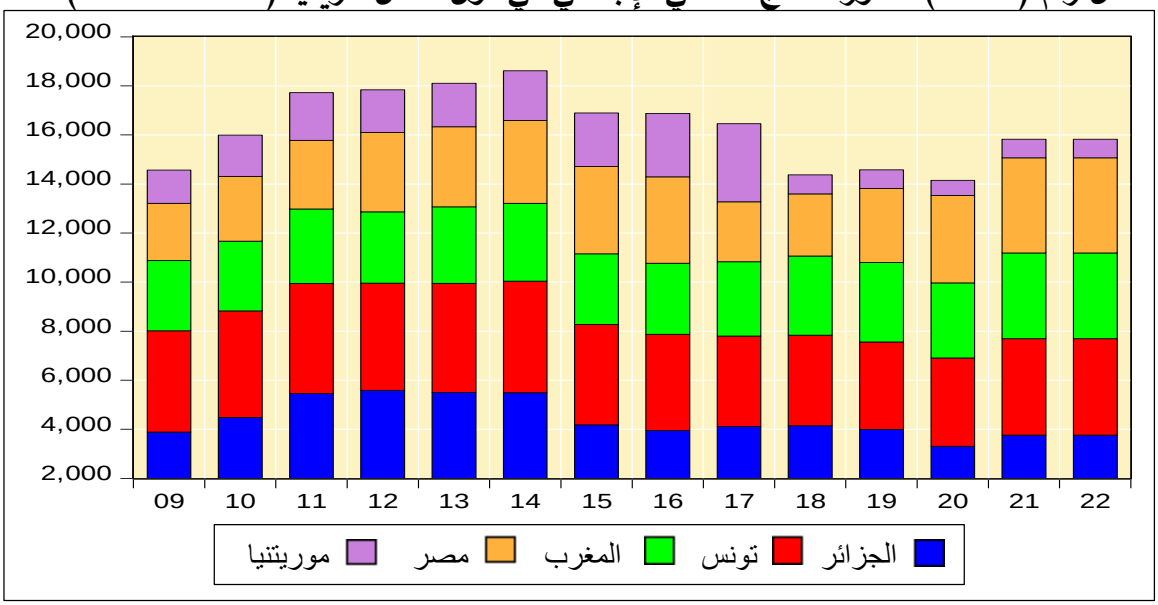

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

2- مساهمة القطاعات في تكوين الناتج والقيمة المضافة

- **قطاع الفلاحة:** يساهم القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة ضعيفة مقارنة بالموارد الطبيعية وشساعة الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا ناتج عن اهمال السلطات لهذا القطاع باعتبار الجزائر من الدولة المعتمدة بصورة كبيرة على مداخيل قطاع المحروقات، قدرت اعلى قيمة لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بـ 14.19 بالمئة سنة 2020 لسجل انخفاض في السنة الموالية 2021 حيث بلغ 13.03 بالمئة وهذا راجع الى التقلبات المناخية.

وبالنسبة لكل من المغرب وتونس ومصر فيساهم القطاع الفلاحي بنسب متقاربة حيث سجلت سنة 2020 هاته الدول 11.7، 11.6، 10.2 بالمئة على التوالي، وتعتبر هذه النسب ضعيفة بسبب ضعف الإمكانات الطبيعية ومحدودية الأراضي الزراعية خاصة في ظل التحديات التي تمت على الأراضي التي أدت الى تأكل مساحات كبيرة بسبب الزحف العمراني، اما موريتانيا تواجه مناخ غير ملائم بحكم قساوته نتيجة تأثير الجفاف والتصحر، وعلى الرغم من أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 0,4% من المساحة الإجمالية إلا أن موريتانيا تصدرت ترتيب دول شمال إفريقيا في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت حوالي 20% سنة 2020.

- **قطاع الخدمات:** يلعب قطاع الخدمات دورا مهما في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا يعتبر أول أكبر مساهم في اجمالي الناتج المحلي، حيث جاءت تونس في المركز الأول بنسبة مساهمة هذا القطاع قدرت بـ 60.1 بالمئة سنة 2020 باعتبارها من الدول المعتمدة على مداخيل السياحة المعتبرة قطاع حيوي ومصدر رئيسي لجلب العملة الأجنبية، في حين تسجل كل من مصر والمغرب والجزائر نسب متقاربة لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 قدرت بـ 51.8، 48.7، 50.8 بالمئة على التوالي.

وفي اخر ترتيب جاءت موريتانيا بنسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 40,7% سنة 2020.

– **قطاع الصناعة:** ويشمل القيمة المضافة في التعدين والتصنيع والبناء والكهرباء والمياه والغاز، يعتبر المحرك الأساسي للنمو المستدام لأغلب الدول، وثاني أكبر مساهم في اجمالي الناتج المحلي لدول شمال افريقيا بعد قطاع الخدمات لسنة 2020، حيث جاءت موريتانيا في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 32.4 بالمئة ثم مصر 32 بالمئة المغرب 26.1 بالمئة وأخيرا الجزائر 20.3 بالمئة، وسبب هذه النتائج الضعيفة راجع لسوء التسيير والتنظيم.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية في ظل تفعيل جاذبية بيئة الاعمال لدول شمال افريقيا (1990–2022)

اولا: واقع بيئة الاعمال لدول شمال افريقيا

1–تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال افريقيا[1]

من خلال البيانات المتوفرة نلاحظ ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا عرفت تذبذبات كبيرة خلال الفترة (1990–2021) وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

أ– **الجزائر:** يتضح ان الاستثمار الأجنبي الوارد اليها عرف تقلبات خلال فترة الدراسة، حيث كان يقدر سنة 1990 (40 مليون دولار)، ليتراجع خلال سنوات التسعينات الى 0.001 مليون دولار و هذا بفعل العشرية السوداء و تأزم الوضع المني آنذاك، ومع بداية الالفية وعودة الاستقرار الأمني في البلاد تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث سجلت سنة 2004 ما قيمته 882 مليون دولار ن ثم سنة 2009 حققت اعلى قيمة بلغت 2753.76 مليون دولار، و انخفاض أسعار المحروقات بداية من منتصف سنة 2014، حيث يعتبر قطاع المحروقات اهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي، سجلت الجزائر سنة 2015 ادنى قيمة تدفقات بلغت 584.53–مليون دولار، اما حاليا فتسجل ما قيمته 870مليون دولار سنة 2021.

ب– تونس: سجلت تونس تذبذب في التدفقات حيث سجلت ادنى قيمة سنة 1990 لـ (88.7مليون دولار)، وفي سنة 2009 سجلت تونس اعلى قيمة تدفق بلغت 16887.8 م دولار، ومن هذا التاريخ و قيمة الاستثمار في تراجع مستمر قدرت سنة2021 (660م دولار)، ومن العوامل التي ساهمت في فشل تونس في جذب المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة توتر الأوضاع السياسية و الاضطرابات الاجتماعية

ج–المغرب: تسجل ثاني أكبر دولة لتدفق الاستثمار الأجنبي في دول شمال افريقيا بعد مصر، حيث عرفت تطور منذ 1990 الى 2014، اين حقق اعلى قيمة له قدرت ب 3561.24 م دولار، ليتراجع الى 2153 م دولار سنة 2021، بحسب خبراء اقتصاديين يتطلع العديد من المستثمرين الأجانب الى التوطن بالمغرب نظرا للاهتمام الذي تثيره إمكاناته في مجال الطاقات المتجددة وعلى وجه الخصوص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

د–مصر: تتصدر مصر دول العينة من حيث قيمة التدفقات الواردة اليها، سجلت في بداية الفترة 734 م دولار، ليتراجع سنة 1995 الى 595.2 م دولار، لينتعش مع بداية الالفية حيث سجلت سنة 2005 ما يقارب 5376 م دولار، محققة الدولة اعلى قيمة تدفقات سنة 2015 (6925.2 م دولار)، ليتراجع بعدها التدفق سنة 2021 (22 م دولار).

[1] البنك الدولي، 1990-2021.

هـ-موريتانيا: تسجل مستويات ضعيفة جدا من التدفقات، حيث سجلت سنة 1994 ما قيمته 2.8 م دولار ليواصل التحسن الى غاية 2005، حيث سجلت اعلى قيمة للتدفقات حوالي 812 م دولار، لتتراجع بعدها الى 3.072-م دولار كأسوأ قيمة له سنة 2009، ثم تعافت بعدها البلاد خلال السنتين 2014 و2015 مسجلة حوالي 500 م دولار، ليتعثر بعدها مرة أخرى الى 22 م دولار سنة 2021.

الشكل (II-02): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال افريقيا (1990-2022)

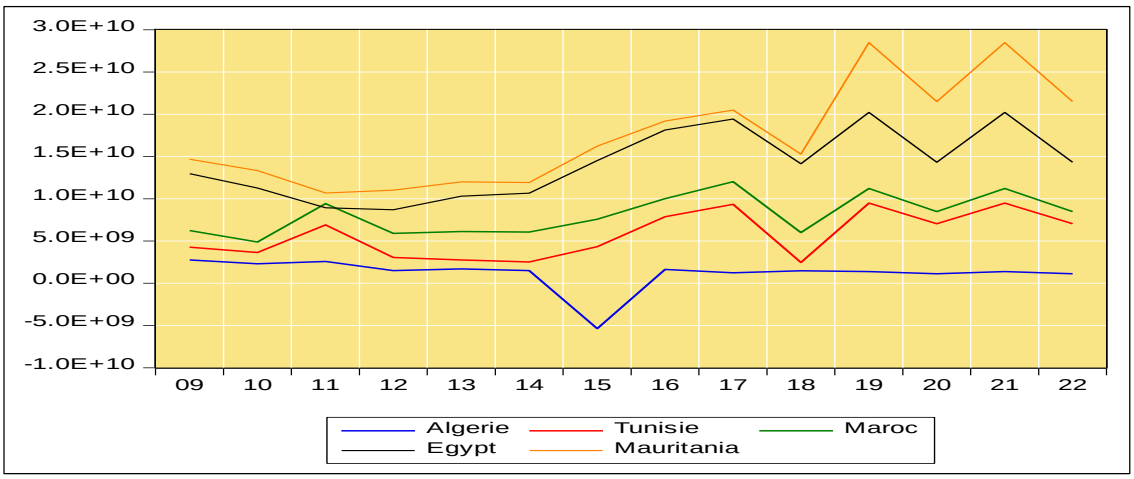

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2022.

ثانيا: واقع حقوق الملكية في دول شمال افريقيا

عرفت اقتصادات شمال افريقيا تغيرات عديدة نتيجة للتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي مثل ازمة (covid-19)، حيث كشفت تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات غير المستقر نتيجة للتقلبات التي يشهدها هذا القطاع، و اعتماد كل من تونس و المغرب و مصر على مداخيل السياحة، و ليبيا على قطاع النفط، و من هذا يستوجب البحث عن سبل أخرى لانعاش الاقتصاد من اجل التنويع الاقتصادي، كجلب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع القطاع الخاص وغيرها، و هذا لن يتحقق الا بإعطاء الأولوية لنظام حقوق الملكية المادية من خلال حمايتها و تسجيلها و استعمالها كضمان من اجل الحصول على القروض .

ويظهر هذا جليا من خلال مقارنة هذه الدول من حيث مؤشر IPRI، والترتيب وفق مؤشر حقوق الملكية المادية PPR، وكذا مؤشر تحويل الملكية.

1- مؤشر IPRI ودول شمال افريقيا:

يعتبر مؤشر حقوق الملكية الدولي (IPRI) المؤشر الرئيسي لتحالف حقوق الملكية، حيث يسجل المؤسسات الأساسية لنظام قوي لحقوق الملكية المتمثلة في البيئة القانونية والسياسية وحقوق الملكية المادية والفكرية، كما يعد المؤشر الوحيد في العالم لقياس كلا منهما، يغطي 129 دولة تقرير IPRI لعام 2022 حول أنظمة حقوق الملكية التي تؤثر على 98 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و94 في المائة من سكان العالم، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (II-03): مؤشر IPRI ودول شمال افريقيا (2009-2022)

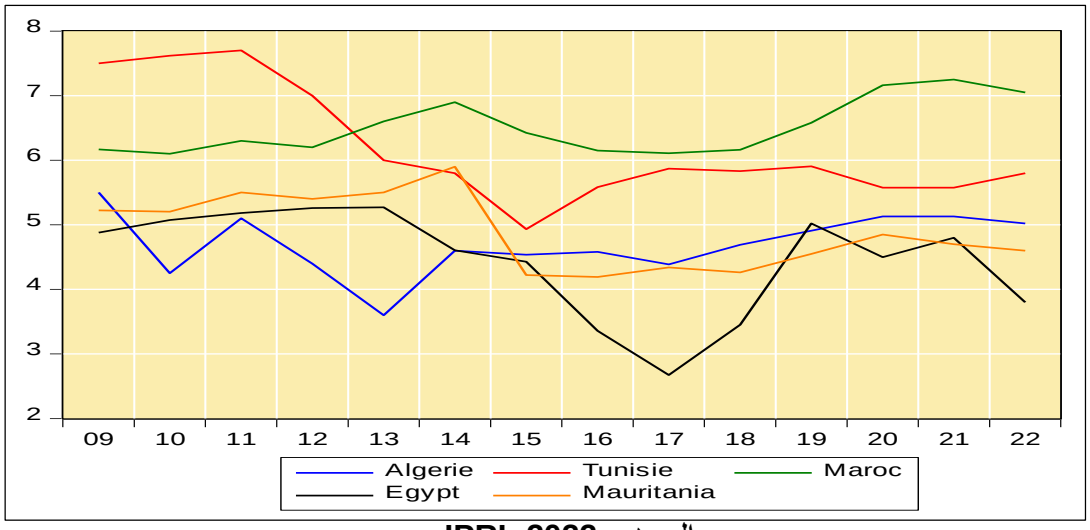

المصدر: IPRI ;2022

من خلال هذا التقرير الدولي المختص في مجال حقوق الملكية من خلال مؤشر IPRI لسنة 2022 نجد تسجيل انخفاض لمؤشر حق الملكية الدولي بالنسب للجزائر بمقدار 0.402 الى 4.209، لتحتل المرتبة 12 في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا و المرتبة 94 عالميا، كما نسجل انخفاض لهذا المؤشر بالنسبة لتونس بمقدار 0.468 الى 4.626، لتحتل المرتبة 11 إقليميا و المرتبة 76 عالميا ،كما نجد كذلك انخفاض للمؤشر بالمغرب بمقدار 0.503 الى 5.342 لتحتل المرتبة 9 إقليميا و المرتبة 55 عالميا ، حتى مصر سجلت انخفاض بمقدار 0.658 الى 4.721 ، لتحتل بذلك المرتبة 10 إقليميا و 70 عالميا، انخفضت درجة IPRI لموريتانيا بمقدار -0.651 لتصل إلى 3.224 لتحتل المرتبة 24 في منطقة إفريقيا والمرتبة 122 على مستوى العالم.

2. المقارنة بين دول شمال افريقيا وفق مؤشر حقوق الملكية المادية PPR

ان توفر نظام حقوق ملكية قوي وفعال يعزز ثقة الناس في فعاليته لحماية حقوق الملكية الخاصة، ويعتبر من الأنظمة الفعالة والمتكاملة من اجل تسجيل العقارات، كما يسمح ذلك بالحصول على التمويل لتحويل تلك الممتلكات الى رأسمال، وهذا كله يستخدم لقياس حماية حقوق الملكية المادية PPR.

جدول رقم (II-01): مؤشر حقوق الملكية المادية لدول شمال افريقيا 2022 PPR:

الدول	النتيجة	الترتيب الإقليمي	الترتيب العالمي
الجزائر	4.753	11	75
تونس	4.637	13	80
المغرب	5.676	9	45
مصر	4.792	10	73
موريتانيا	2.372	28	127

المصدر: IPRI ;2022

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان الجزائر تحتل المرتبة 75 عالميا و 11 إقليميا، وتونس تحتل المرتبة 13 اقليميا و 80 عالميا، وهذا يبرز تحسن نظام الملكية في كل من هذه البلدان، وبالنسبة للمغرب باحتلالها المرتبة

45 عالميا و9 إقليميا، ومصر باحتلالها المرتبة 73 عالميا و10 إقليميا، تحتل مراكز متقدمة في مجال الملكية المادية، موريتانيا تذيلت التصنيف باحتلالها المرتبة 28 إقليميا و127 عالميا.

وبهذا يمكن القول ان الجزائر وتونس وحتى موريتانيا ما زالت متأخرة في مجال حماية حقوق الملكية.

2- المقارنة بين دول شمال افريقيا وفق مؤشر تحويل الملكية TP 2020:

جدول رقم (II-02): مؤشر تحويل الملكية لدول شمال افريقيا TP 2020

الدول	النتيجة	الترتيب العالمي
الجزائر	44.3	165
تونس	63.7	94
المغرب	65.8	81
مصر	55	130
موريتانيا	61.4	103

المصدر: بيانات التنافسية العالمي (Doing business 2020)

يوضح لنا هذا الجدول ترتيب دول شمال افريقيا المعنية بالدراسة من حيث مؤشر تسجيل الملكية او تحويلها، وهو من بين المؤشرات المهمة لتحفيز الاستثمار سوآءا المحلي أو الأجنبي، حيث نجد ان المغرب تتصدر هاته الدول تليها تونس فموريتانيا بعدها مصر ثم الجزائر.

ثالثا: دور حقوق الملكية في تفعيل جاذبية بيئة الاعمال وتحسين التنافسية

1. جاذبية بيئة الاعمال لمنطقة شمال افريقيا خلال الفترة 2003-2020

يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات الاقتصادية البالغة الأهمية نظرا لقوته الدافعة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعد دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، موريتانيا) من الدول التي سعت منذ استقلالها لتحسين أوضاعها الاقتصادية و تبني العديد من الإصلاحات بغية توفير بيئة استثمارية مواتية بأبعادها الاقتصادية و السياسية و القانونية، ونجد ان الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى منطقة الدول العربية تشهد اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2003-2021 وتعتبر مصر أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول شمال افريقيا و التي قدرت ب1161 مشروع أجنبي، تليها المغرب في المركز الثاني و بفارق 8 مشاريع أي 1153 مشروع اجنبي وارد اليها، وبفارق كبير حلت الجزائر في المركز الثالث بـ 472 مشروع اجنبي، تليها تونس بنسبة متقاربة بلغت 464 مشروع اجنبي استثماري، اما موريتانيا تذيلت الترتيب باستقطابها ل39 مشروع فقط طيلة الفترة 2003-2021 لضعف جاذبية بيئة الأعمال الموريتانية.

الشكل رقم (II-04): مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى منطقة شمال افريقيا خلال الفترة 2003-2020

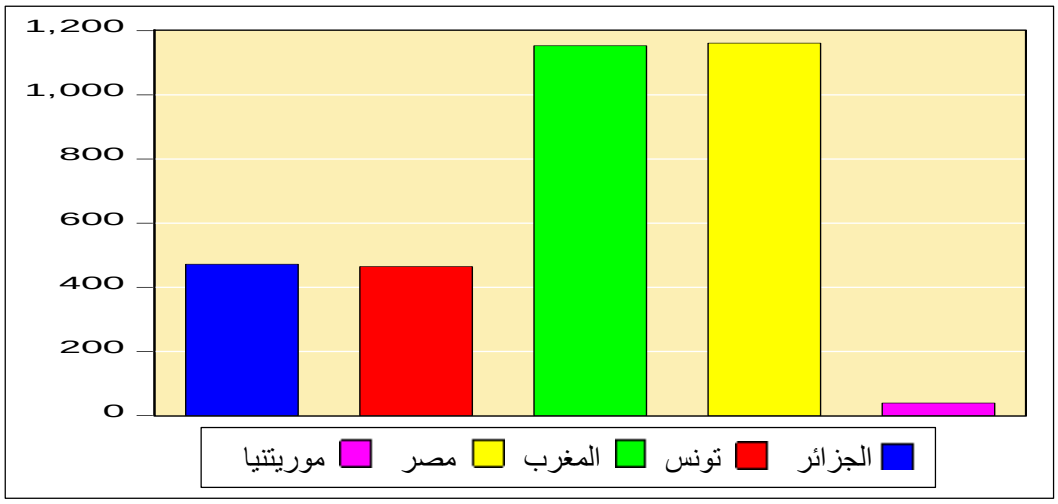

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

2-تحسين التنافسية:

أمام تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية فانه لا خيار امام الدول العربية الا توفير بيئة استثمارية موازية بأبعادها السياسية و الاقتصادية و القانونية للرفع من ترتيب هذه الدول ضمن مؤشرات جاذبية بيئة الاعمال ، كما وجب تسهيل إجراءات نقل الملكية و تخفيض تكلفتها إضافة الى تقليص الوقت اللازم للقيام بها و توفير الحماية القانونية الكافية للأشخاص و الممتلكات و تأمين تنفيذ العقود بين مختلف الأطراف، وكل هذه التسهيلات تساعد على تحفيز و جذب الشركات الأجنبية للاستثمار بها و تهيئة أرضية مناسبة له، ونجد أن صندوق النقد العربي يصدر ضمن تقرير تنافسية الاقتصادات العربية مؤشرات تتعلق بقطاع بيئة الأعمال و يوضح التدابير التي قامت بها الدول من أجل تهيئة بيئة الأعمال التنافسية التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والجدول التالي يوضح المؤشرات المعتمدة في قياس مؤشر بيئة الأعمال للفترة (2016-2019).

الجدول رقم (II-03): مؤشرات الفرعية لبيئة الاعمال متوسط الفترة(2016-2019).

	2016	2019	مؤشرات التنافسية	الجزائر
قطاع بيئة الأعمال			القيمة المعيارية	الترتيب
الجزائر				
بدء النشاط التجاري	47.6	78	-1.093	22
تسجيل الملكية	43.8	44.3	-1.190	25
الحصول على الكهرباء	60.6	71.1	-0.402	19
حماية المستثمرين	20.0	20.0	-1.728	25
دفع الضرائب	53.9	53.9	-1.122	22
تونس				
بدء النشاط التجاري	64.8	94.6	0.346	12
تسجيل الملكية	61.8	63.7	-0.160	17
الحصول على الكهرباء	82.3	82.3	0.367	10
حماية المستثمرين	56.0	62.0	0.061	15
دفع الضرائب	62.2	69.4	-0.567	19

المغرب				
بدء النشاط التجاري	68.6	93.0	0.567	8
تسجيل الملكية	66.6	65.8	0.045	14
الحصول على الكهرباء	82.8	87.3	0.389	9
حماية المستثمرين	64.0	70.0	0.359	11
دفع الضرائب	83.7	87.2	0.705	8
مصر				
بدء النشاط التجاري	41.2	57.3	-0.637	20
تسجيل الملكية	4.3	...	-0.067	13
الحصول على الكهرباء	377.4	437.6	-0.497	14
حماية المستثمرين	103.5	95.0	-0.571	18
دفع الضرائب	97.3	...	0.510	10
موريتانيا				
بدء النشاط التجاري	49.5	92.2	-0.668	20
تسجيل الملكية	60.4	61.4	-0.240	18
الحصول على الكهرباء	46.7	49.2	-1.328	25
حماية المستثمرين	32.0	32.0	-1.178	21
دفع الضرائب	36.5	42.6	-1.858	25

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

نجد من خلال الجدول أن المغرب حلت في المركز الأول على مستوى المجموعة نتيجة حصولها على مراكز متقدمة في جميع المؤشرات الفرعية، في حين احتلت تونس المركز الثاني، أما المركز الثالث كان من نصيب مصر، تليها موريتانيا ثم الجزائر في أخر ترتيب من بين دول شمال افريقيا.

الجدول رقم (II-04): مؤشر البنية التحتية (مؤشر فرعي) لمتوسط الفترة(2016-2019)

البلد	الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت من السكان	جودة البنية التحتية للموانئ	النقل الجوي والشحن (مليون طن -كم)	اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100شخص)	الوصول الى الوقود النظيف	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
الجزائر	-0.677	-1.250	-0.585	-0.211	0.268	-0.491	20
تونس	-0.203	-0.927	-0.588	0.182	0.590	-0.189	14
المغرب	0.019	0.309	-0.574	0.101	0.470	0.065	12
مصر	-0.637	-0.067	-0.497	-0.532	0.510	-0.245	16
موريتانيا	-1.712	-1.666	0.000	-0.606	-2.076	-1.212	25

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نجد أن المغرب تصدرت بين دول شمال افريقيا في المؤشر العام للبنية التحتية والمركز الثاني عشر عربيا، في حين حلت تونس المرتبة الثانية في دول العينة والرابع عشر عربيا، أما مصر والجزائر وموريتانيا فاستحوذت المركز الثالث والرابع والخامس على التوالي في المجموعة، أما على المستوى العربي فاحتلت مصر المركز السادس عشر، والجزائر المركز عشرين، وأخيرا موريتانيا المركز الخامس والعشرين، ونجد أن البنية التحتية المتمثلة في خطوط النقل، مدى الوصول لمصادر المياه، توزيع الطاقة، الطرق المعبدة والجسور والموانئ من

الضروريات التي تهم المستثمرين كبيئة حاضنة للاستثمارات، حتى أنها تهم الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو الموجودة.

المطلب الثالث: العلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا

أولا: اسهامات حماية حقوق الملكية في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا

تعتمد الحوكمة لتحقيق ذلك على تطبيق مفاهيم الشفافية، النزاهة والمصداقية، وعلى وجود مؤسسات فاعلة وكفؤة لتعزيز العدالة الاجتماعية، ترتب على ضعف أداء الحكومات أو فسادها آثارا اجتماعية وتنموية سلبية مقارنة بالحكومات التي تطبق سيادة القانون وتحارب الفساد، حيث تسمح الحوكمة الجيدة بتحقيق التكامل بين الدولة وأصحاب المصالح وفق إطار ديمقراطي يسمح بالمشاركة الواسعة في اتخاذ القرارات وإيجاد مؤسسات كفؤة يترتب عليه تحقيق معدلات نمو عالية.

1- مؤشرات الحوكمة العالمية

يتضح من الشكل الموالي تطور مؤشر الحوكمة لدول شمال افريقيا (2009-2022)

الشكل رقم (II-05): مؤشر الحوكمة لدول شمال افريقيا (2009-2022)

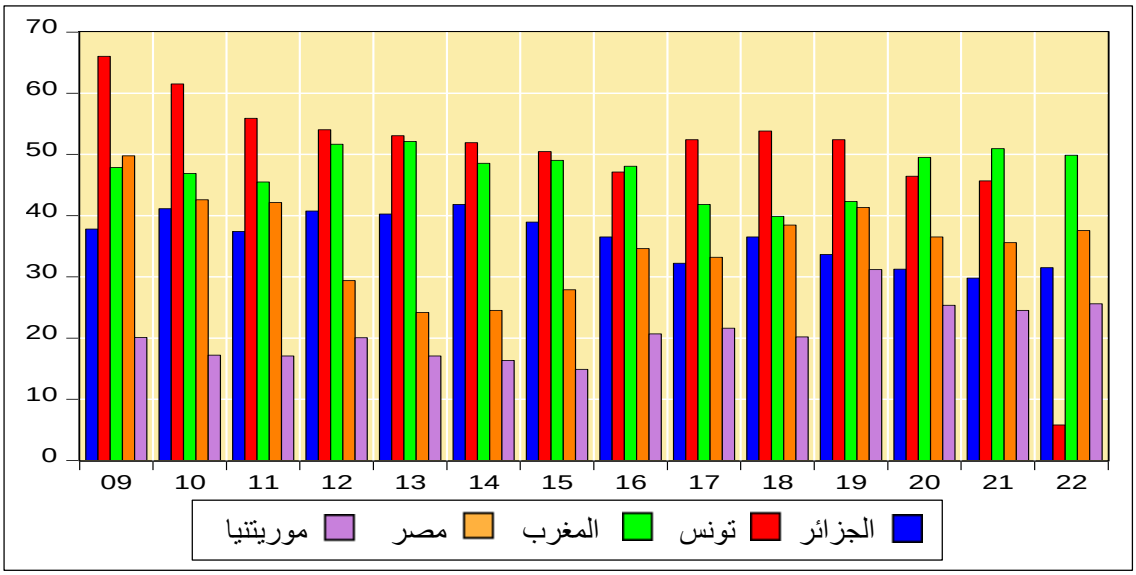

Source: The Worldwide Governance Indicators, 2022 Update.

من خلال الشكل السابق يتضح التفاوت الموجود في قيمة الحوكمة ما بين دول شمال افريقيا، لذا هذا المؤشر تضمن كل من:

أ- مؤشر الصوت والمساءلة

- **الجزائر**: نلاحظ ان المؤشر يسجل أدني مستوى له سنة 1998 بقيمة (1.24-)، واعلى قيمة سنة 2005 (0.76-)، وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر بالجزائر، ما يدل ان حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاعلام وكذا المشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة، ويمكن القول ان فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992 نتج عنه المزيد من التضييق على هاته المجالات.

– **تونس:** سجل المؤشر أدنى قيمة له سنة 2011 (1.42–)، واعلى قيمة (0.3) سنة 2016، ويمكن ارجاع أبرز أسباب تسجيل هاته النتائج ما قبل 2011 الى التهميش واللامساواة، والتناحر السياسي والتجاذبات والازمات المتتالية التي مرت بها البلاد، وبعد ثورة 2011 نجد تحقيق تحسن راجع للقفزة التي تحققت في مستوى بعد الصوت والمساءلة والأصوات القوية والعالية التي عبرت بها منظمات المجتمع المدني عن سخطها إزاء محاولات التضييق على حرية التعبير والحريات العامة خلال السنوات الأخيرة.

– **المغرب:** سجلت اعلى قيمة سنة 1998 (0.24–)، وأدنى قيمة (0.76–) سنة 2008، ويمكن تفسير هذا التذبذب في النتائج الى غياب وعدم الإشارة الى مسالة حرية الاعلام وسن وتشديد العقوبات السالبة للحريات الإعلامية.

– **مصر:** سجل المؤشر اعلى قيمة سنة 2012 (0.77–)، وسجل أدني قيمة (1.51–) سنة 2021، ومن هنا يمكن القول بأن أسباب تسجيل هاته النتائج الغير كافية في المؤشر يعود الى غياب الحرية الإعلامية للصحافيين والفاعلين السياسيين لممارسة حقهم في التعبير، فقد شهدت الدولة اثناء احداث الربيع الأول وما بعده صراعا سياسيا أثر على الحريات الإعلامية منعكسا ذلك سلبا على التصنيف الدولي لمصر في مجال الحريات.

– **موريتانيا:** سجلت أفضل تقدير سنة 1996 وأدنى تقدير (1.13–) سنة 2004، وهذه النتائج تعكس تواجد موريتانيا في قوائم التصنيف الأخيرة لمؤشر حرية الصحافة بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه البلاد.

وبمقارنة مؤشر الراي والمساءلة بمؤشر حقوق الملكية لدول شمال افريقيا نجد وجود علاقة عكسية في كل الدول فكلما زاد مؤشر حقوق الملكية تراجع مؤشر الراي والمساءلة والعكس صحيح وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المؤشرين، ما عدا دولة المغرب التي بمقارنة المؤشرين في نفس الفترة كانت هناك علاقة طردية بتحسن المؤشر الأول يتحسن الاخر والعكس.

ب– مؤشر الاستقرار السياسي

– **الجزائر:** سجلت أدنى قيمة (1.88–) سنة ،1998 واعلى قيمة (0.91–) سنة 2005، وهذا يدل ان الجزائر في الفترة (2004–1996) ضمن المستوى الضعيف جدا بسبب الوضع الأمني الذي شهدته خلال العشرية السوداء والتوترات السياسية والانقسامات والازمات، والتحسن المحقق بعد 2004 عائد للوضع الأمني المستقر في البلاد وعزم السلطات للقضاء على المجموعات الإرهابية وبلغ اعلى قيمة سنة 2005 جراء الهدوء وتراجع العنف.

– **تونس:** سجلت اعلى قيمة سنة 2003 (0.32)، وسجلت أدنى قيمة سنة 2016 (1.14–)، ويمكن ارجاع أسباب تسجيل هاته النتائج الى التحولات الديمقراطية منذ ثورة الياسمين عام 2011 وغياب الحزام السياسي الداعم للدولة، والاختلافات الجوهرية بين الاحزاب المكونة للحكومة.

– **المغرب:** كانت اعلى قيمة سنة 2000 (0.07–)، وسجلت أدنى قيمة سنة 2008 (0.57–)، وهذه النتائج المسجلة سببها بعد المغرب عن رياح التغيير وتأثره بشكل كبير بتبعات هاته الرياح وبجائحة كورونا والحرب في

أوكرانيا كونه بلد سياحي ومستورد لموارد الطاقة واهم الأغذية، وحتى تصدر ملف الصحراء الغربية والتوترات مع الجزائر الساحة السياحية منذ عقود.

– **مصر**: سجلت اعلى قيمة سنة 2000 (0.05)، وسجلت أدنى قيمة سنة 2013 (1.64–)، ومن أسباب تسجيل القيم أعلاه كثرة الأحزاب المعارضة الكبيرة والصغيرة.

– **موريتانيا**: كانت اعلى قيمة سنة 2002(0.38)، مسجلة أدنى قيمة سنة 2011(1.17–)، ومن بين أبرز الأسباب المفسرة لهاته النتائج الضغوط التي تواجهها موريتانيا من عدم الاستقرار المتمثلة في ضعف وفساد مؤسّسات الدولة.

وبمقارنة مؤشر الاستقرار السياسي بمؤشر حقوق الملكية لدول شمال افريقيا نجد وجود علاقة عكسية في كل الدول فكلما زاد مؤشر حقوق الملكية تراجع مؤشر الاستقرار السياسي والعكس صحيح المؤشرين، ما عدا دولة المغرب التي بمقارنة المؤشرين في نفس الفترة كانت هناك علاقة طردية بتحسن المؤشر الأول يتحسن الاخر والعكس.

ت– فعالية الحوكمة

– **الجزائر**: سجلت أعلى قيمة سنة 2010(0.39–)، وأسوأ قيمة كانت سنة 2000 (1.09–)، ويمكن ارجاع أسباب تسجيل هاته النتائج الى تحسين برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001، الذي عاد بالإيجابية على الفقر والبطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن والخدمات الصحية ومواصلة الدولة جهودها التنموية وإقرارها البرنامج التكميلي لدعم النمو لذي حقق نتائج إيجابية وملموسة على جميع القطاعات وبرنامج التنمية الخماسي (2014–2010) وهذه البرامج كلها تعكس جهود الدولة لتحسين رفاهية المواطن وأمنه.

– **تونس**: سجلت اعلى قيمة للمؤشر سنة 2002 (0.52)، مسجلا أدنى قيمة (0.17–) سنة 2021، قد تحققت هذه النتائج في ظل الظروف المتسمة بتكثيف جهود الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال بفضل الإجراءات المتخذة التي ساهمت في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، رغم الظروف غير المساعدة على المستوى الدولي (ارتفاع أسعار النفط، انتهاء العمل بالاتفاق متعدد الألياف).

– **المغرب**: سجل اعلى قيمة (0.03) سنة 2000، وسجل أدنى قيمة سنة 2008(0.35–)، ويمكن ارجاع هاته النتائج الى تطبيق المغرب للإصلاحات وتطور النمو سنة 2008، وعودته للعمل بالتخطيط لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو واقتصار أوجه التحسن على إطار الاقتصاد الكلي فقط.

– **مصر**: سجلت اعلى قيمة (0.17–) سنة 2000، وكانت أدنى قيمة (0.78–) سنة 2013.

ترجع أسباب هاته النتائج الى مشاكل كبيرة في المياه والصرف الصحي ومشاكل في الصحة والتعليم، لكن لا زالت تتطلع مصر لجذب استثمارات عربية وأجنبية بمليارات الدولارات من أجل تسريع وتيرة تعافي الاقتصاد بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاضطرابات التي أعقبت الاطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في أوائل 2011 ، كما نجد معدلات البطالة كانت قد بدأت في التراجع قبل جائحة كورونا، مدفوعة بتركيز الدولة على قطاع التشييد والبناء كثيف الاستخدام للعمالة وبإقامة المشروعات القومية العملاقة فقد انخفض معدل البطالة في ديسمبر 2019 إلى أقل من 8٪ (وهو أدنى مستوى له منذ عام 2011/2010) مقارنة بنحو 9٪ خلال نفس الفترة من العام السابق ومن جهة أخرى، تأثر نمو الاستهلاك بعد انتشار الجائحة بعدة عوامل من أهمها إجراءات التباعد

الاجتماعي وتعطيل العديد من الأنشطة والخدمات، وكذلك تراجع القوة الشرائية نتيجة لتسريح العمال وانخفاض الأجور.

– **موريتانيا:** كانت اعلى قيمة سنة 1998(0.1–)، وأدنى قيمة (1.03–) سنة 2015، ومن أسباب هاته النتائج نذكر بعد الدولة عن تحقيق اهداف الالفية للتنمية المتعلقة بالصحة، انتهاء الخطة الماضية "الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2000/ 2015" دون تحقيق نتائج إيجابية، لكن رغم هذا تشهد البلاد تواصلاً لجلسات التشاور حول خطة حكومية لمكافحة الفقر معروفة باسم "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016/ 2030"، كما ازدادت مشاركة برنامج الاستثمار العمومي من 23 في المائة من الميزانية العامة للدولة عام 2009 إلى 43 في المائة عام 2015 وهو ما مكّن الدولة من التطوير الملحوظ للبنى التحتية الداعمة للنمو، والتي ساهمت في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وبمقارنة مؤشر فعالية الحوكمة بمؤشر حقوق الملكية لدول شمال افريقيا نجد وجود علاقة عكسية في كل الدول فكلما زاد مؤشر حقوق الملكية تراجع مؤشر فعالية الحوكمة والعكس صحيح وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المؤشرين، ما عدا دولة المغرب ومصر التي بمقارنة المؤشرين في نفس الفترة كانت هناك علاقة طردية بتحسن المؤشر الأول يتحسن الاخر والعكس.

ث– الجودة التنظيمية

– **الجزائر:** أحسن تقدير بقيمة 0.34–سنة 2005، وأسوأ تقدير بقيمة 1.37–سنة 2019، وتعكس هاته الأرقام تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا لسنوات، وتعود الأسباب في ذلك الى عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة وضعف مناخ الاستثمار بسبب عوامل الرشوة والبيروقراطية وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجمركية والجبائية وعدم الاستقرار في منظومة التشريعات والقوانين.

– **تونس:** سجلت اعلى تقدير (0.19) سنة 2006، سجل اسوا تقدير (0.48–) سنة 2018، ويرجع سبب تسجيل هاته النتائج الى تقييد البيئة التنظيمية الحالية لتونس للمنافسة، والحد من دخول شركات جديدة في مجال الاعمال بفعل القيود المفروضة على الاستثمارات والمنافسة التي تحول دون إعادة تخصيص الموارد المتاحة في هذا الاقتصاد.

– **المغرب:** سجلت سنة 1998 قدرت ب 0.02 كأحسن تقدير، وأدنى تقدير (0.44–) سنة 2005، تعكس هذه التقديرات عجز الحكومة على اعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات جيدة التي من شانها ان تساعد على تعزيز تنمية القطاع الخاص.

– **مصر:** أحسن تقدير سجل في بداية الفترة 1996 بقيمة 0.05–ثم، مسجلا اسوا تقدير بقيمة 0.88–سنة 2016، ويرجع تصنيف مصر المرتفع في هذا المؤشر بفضل جهود الدولة في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– **موريتانيا:** سجلت أفضل تقدير (0.17) سنة 2002، وسجلت أدنى تقدير (1.06–) سنة 2021، وسبب تسجيل موريتانيا هاته التقديرات المتدنية عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وعجز الحكومة على وضع سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتوفير بيئة اعمال مواتية، وبمقارنة علاقة مؤشر الجودة التنظيمية

بمؤشر حقوق الملكية لدول شمال افريقيا نجد وجود علاقة عكسية في كل الدول فكلما زاد مؤشر حقوق الملكية تراجع مؤشر الجودة التنظيمية والعكس صحيح وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المؤشرين، ما عدا دولة موريتانيا ومصر التي بمقارنة المؤشرين في نفس الفترة كانت هناك علاقة طردية بتحسن المؤشر الأول يتحسن الاخر والعكس.

ج- قواعد القانون

- **الجزائر:** سجل اسوا تقدير في بداية الفترة سنة 2000 بقيمة (1.25-)، وسجل أفضل تقدير سنة 2003(0.61-)، ومن بين أسباب تسجيل الجزائر لمستويات ضعيفة في هذا المؤشر، عدم التزام الحكومة بتطبيق القوانين، نقص ثقة المواطنين في الجهات الأمنية بسبب انحياز بعض أعوان الامن لأصحاب النفوذ، عدم استقلالية القضاء.

- **تونس:** كان اسوا تقدير سنة 1998 (0.32-)، وأحسن تقدير (0.17) سنة 2020، وتفسر هاته التقديرات التطورات السياسية المتوترة في البلاد، اخرها حل مجلس القضاء الأعلى الذي وصف بانه سيخوض بشكل خطير سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء في البلاد.

- **المغرب:** سجل أحسن تقدير سنة 1996 بقيمة (0.22)، وسجل اسوا تقدير بقيمة (0.39) سنة 2013، وهاته النتائج تعكس غياب سيادة القانون في المغرب وسط تضارب بين الشرعية الملكية والشرعية الديمقراطية.

- **مصر:** سجل أحسن تقدير (0.01) سنة 2004، وسجل سنة 2013 قيمة (0.74-) كأسوأ تقدير، ولعل أبرز صور غياب سيادة القانون في مصر هو امتلاك رجال الاعمال القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي في نفس الوقت مما سمح لانحرافات متعددة ومخالفات صارخة للقانون.

- **موريتانيا:** سجلت أحسن تقدير (0.41-) سنة 2000، وسجل أدنى تقدير بقيمة (1.16-)، سنة 2008، ومن هنا نجد ان موريتانيا لا تزال متأخرة في هذا المؤشر، ولتطبيق سيادة القانون وجب تأسيس نظام قانوني ديمقراطي دون الاستخدام السيء للسلطة، وعلى الحكومة إعطاء الشعب الموريتاني الحق الديمقراطي في اختيار من يمثله.

وبمقارنة علاقة مؤشر قواعد القانون بمؤشر حقوق الملكية لدول شمال افريقيا نجد وجود علاقة عكسية في كل الدول فكلما زاد مؤشر حقوق الملكية تراجع مؤشر قواعد القانون والعكس صحيح النظري، ما عدا تونس التي بمقارنة المؤشرين في نفس الفترة كانت هناك علاقة طردية بتحسن المؤشر الأول يتحسن الاخر والعكس.

ح- السيطرة على الفساد

- **الجزائر:** سجل اسوا تقدير (0.99-) سنة 2000، في حين كان أحسن تقدير (0.47-) سنتي 2005 و2013، ونجد انه بالرغم من قيام الدولة بعدة إجراءات لمحاربة الفساد لم يرقى هذا المؤشر الى الوضع الجيد ويعود ذلك الى عدم الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد.

- **تونس:** كان اسوا تقدير سنة 1996 (0.53)، في حين بلغ أحسن تقدير (0.28) سنة 2002، ومن هنا نجد ان من أسباب تفشي الفساد في تونس هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي وغياب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وحتى الحوكمة الرشيدة.

- **المغرب:** سجل أفضل تقدير سنة 1998 (0.1)، مسجلا اسوا تقدير سنة 2012 (0.49-)، ونجد انه بالرغم من تبني البلاد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الا انها مازالت بعيدة عن التفعيل، فعلى سبيل المثال غياب القانون يجرم الثراء الغير مشروع الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية في تبذير المال العام.

- **مصر:** سجلت أفضل تقدير سنة 2002 بقيمة (0.44-)، وأسوأ تقدير (0.79-) سنة 2020، ونجد أن التقارير الدولية كشفت ان اهم أسباب الفساد في مصر تكمن في انخفاض الأجور، ضعف أداء الأجهزة الرقابية، نقص المعلومات الصحيحة، تضارب وتعدد القوانين ما أدى الى تسجيل هاته النتائج.

- **موريتانيا:** سجلت أحسن تقدير سنة 2003 (0.07-)، اين سجل اسوا تقدير بقيمة (0.93-) سنة 2015، وهذه النتائج تعكس تفشي الفساد في موريتانيا بسبب تأزم الوضع الاقتصادي وانتشار الفقر، مما دفع المواطنين لاستخدام طرق غير قانونية لكسب المال، وبمقارنة علاقة مؤشر السيطرة على الفساد بمؤشر حقوق الملكية لدول شمال افريقيا نجد وجود علاقة طردية في كل الدول فكلما زاد مؤشر حقوق الملكية زاد مؤشر السيطرة على الفساد والعكس صحيح، ما عدا المغرب التي بمقارنة المؤشرين في نفس الفترة كانت هناك علاقة عكسية بتحسن المؤشر الأول ينخفض الثاني والعكس.

2- مؤشر مدركات الفساد (1996-2022)

الملاحظ أن معظم الدول بها درجة كبيرة من الفساد مقارنة بدول التعاون الخليجي التي تسجل الصدارة من ناحية الدول العربية الأقل فسادا، نجد ان الدول تتفاوت في الترتيب حيث كانت تونس هي الأفضل من بين دول شمال افريقيا يليها المغرب، الجزائر مصر بعدها موريتانيا، كما نلاحظ تذبذب في الترتيب صعودا و نزولا و هذا راجع لعدد الدول التي يشملها التقرير حيث كانت في بداية اصدار التقرير سنة 1995، 50 دولة و في 2011، 182 دولة و 2012 عادت لتشمل 175 دولة، كما يعود أيضا لسعي الدول الى سن القوانين و اصدار تشريعات لمكافحة الفساد و تعزيز الشفافية و النزاهة.

ومن هذا نجد أن حماية حقوق الملكية تساهم في تطبيق مبادئ الحوكمة، عن طريق التزام الدولة بحماية الممتلكات ومعاقبة المحتالين، وإلزام المتعاملين بإنفاذ العقود واحترام سيادة القانون، كما يؤدي تحديد القواعد والإجراءات الواضحة والشفافة، بالإضافة الى الإفصاح في المعاملات داخل الشركات الى حماية حقوق الملاك والمساهمين وبالتالي تضاؤل فرص وقوع الاختلاسات والفساد الإداري والمالي.

ثانيا: أثر حماية حقوق الملكية على النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا

لا يمكن فصل مؤسسات حقوق الملكية عن المؤسسات المتعاقدة، فأحد مقاييس حماية حقوق الملكية الخاصة هو مدى إمكانية تحويل حقوق الملكية هذه بشكل آمن من شخص إلى آخر، تعتبر هذه الميزة أساسية والتي من خلالها يمكن لحقوق الملكية الخاصة الآمنة أن تفيد النمو، وبالتحديد من خلال ضمان تخصيص الموارد لاستخداماتها ذات القيمة الأعلى، حيث إذا كانت المؤسسات المتعاقدة غير محمية، فإن جانبًا مهً ما من كيفية الاستفادة من النمو في حقوق الملكية الخاصة سيكون غير آمن أيضا.

1- مؤشر التنافسية العالمية (2019-2006)

- **الجزائر:** من خلال البيانات نجد انها سجلت تراجع ملحوظ فقد انتقلت من المرتبة 76 سنة 2007 الى 87 سنة 2012، بعدها في الفترة 2013-2019 نلاحظ أن الجزائر سجلت تطوراً ملحوظا في ترتيبها العالمي للتنافسية، فقد انتقلت من المرتبة 110 سنة 2013 الى المرتبة 89 سنة 2019 كما سجلت المرتبة الثانية بعد المغرب من بين الدول المدروسة، وهذا ما يعكسه مؤشر التنافسية العالمي خلال فترة الدراسة فقد سجل منحناً تصاعدياً باستثناء سنة 2016والتي تدهور فيها المؤشر من 4.1 إلى 4 و بمقارنة سنة 2013 بسنة 2019 نجد ان نسبة التغير في المؤشر إيجابية لكن تبقى ضعيفة.

ويمكن إرجاع هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري لعدة عوامل أهمها هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع في صادراته، وما ينجر عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة لضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يلعب دوراً مهماً في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وكذا المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة العنصر البشري.

كما أن تدهور الوضع في مجال بيئة الأعمال، نتيجة تأخر الجهاز الإداري والتنظيمي وعدم مرونة القوانين والتشريعات، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري ينجم عنه تأثير سلبي على مؤشرات التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

- **تونس:** نجد انها سجلت تراجع ملحوظ حيث سجلت المرتبة 30 سنة 2007 وانتقلت الى المرتبة 40 سنة 2012 بعدها نجد انها قد سجلت تأخراً في ترتيبها العالمي حسب مؤشر التنافسية سنة تلوى الأخرى وهذا بانتقالها من المرتبة 87 سنة 2014 الى المرتبة 95 سنة 2018، بعدها تحسن المؤشر لتحتل تونس المرتبة 87 سنة 2019.

وبهذا تحتل تونس المرتبة الثالثة ضمن قائمة دول شمال إفريقيا المدروسة، بعد كل من المغرب والجزائر، ويمكن ارجاع هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمي لاقتصاد تونس لعديد الاعتبارات لعل أهمها عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة الفارطة، إضافة الى تدهور الوضع في بيئة الاعمال وانتشار الفساد الإداري، وعوامل أخرى.

- **المغرب:** سجلت منحناً تصاعدياً في ترتيبها العالمي حسب مؤشر التنافسية ولكنه بطيء بعض الشيء، في حين تحتل المغرب الريادة في ترتيب دول شمال إفريقيا، وهذا ما يعكسه مؤشر التنافسية العالمي خلال فترة الدراسة والذي بلغ في متوسطه 4.1، و للإشارة فالمغرب تحتل المرتبة الثامنة من بين الدول العربية حسب مؤشر التنافسية، ولعل من بين العوامل التي ساعدتها في احتلالها المرتبة الأولى ضمن دول شمال إفريقيا، هو تحسن البنية التحتية المغربية بشكل كبير خلال السنوات الماضية، إضافة إلى زيادة الاستثمارات في مجال النقل و المواصلات و اعتماد سياسات تجارية و صناعية متقدمة أما التحدي الرئيسي بالنسبة لدولة المغرب هو تحسين بيئة الابتكار و الرفع من جودة النظام التعليمي و التدريب، و كفاءة سوق العمل .

- **مصر:** قد سجلت تأخراً كبيراً في ترتيبها العالمي للتنافسية، خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه مؤشر التنافسية العالمي والذي سجل تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، فقد سجل أدنى مستوياته سنتي 2014و 2015 بمرتبة 119، الى ان تحسن بعض الشى سنة 2019 حيث احتلت المرتبة 93 و رغم هذا فالتحسن لا يرقى للإمكانات

التي تتوفر عليها مصر، ويرجع هذا الضعف في مؤشر التنافسية العالمية إلى عدة اعتبارات نذكر منها ارتباط أداء الاقتصاد المصري على أسعار النفط على غرار عديد الدول العربية، وهو ما يؤثر على قدرته على مواجهة مختلفة الصدمات الناجمة عن التذبذب في أسعاره عالميا، زيادة عل تدهور الوضع في بيئة الاعمال و انتشار الفساد الإداري، كلها عوامل أدت إلى تسجيل تأخر في الترتيب العالمي لدولة مصر.

– **موريتانيا:** تحتل موريتانيا مراتب متدنية وفق مؤشر التنافسية العالمية والمركز الأخير مقارنة لدول شمال إفريقيا، سجل أحسن ترتيب سنة 2010 في المركز 127 ثم تراجعت إلى المركز 141 سنة 2015، في حين جاءت في المرتبة 134 من بين 141 دولة وفق تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، كما دعا التقرير موريتانيا إلى مراجعة أدائها الاقتصادي و القيام بإصلاحات هيكلية و إلى تشجيع المبادرات الخاصة و إيجاد مناخ ملائم للاستثمار و تحفيز القطاع الخاص للنمو و خلق فرص العمل، وبمقارنة مؤشر التنافسية العالمية بمؤشر حقوق الملكية نجد وجود علاقة طردية بين المؤشرين، حيث كلما زاد مؤشر حقوق الملكية تحسن ترتيب دول شمال افريقيا في مؤشر التنافسية العالمية.

2- مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال (2007-2022)

– **تونس:** تصدرت تونس الترتيب من بين دول شمال افريقيا في مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال خلال الفترة (2007-2016) حيث سجلت احسن ترتيب خلال الفترة و ذلك سنة 2012 بترتيب 46 عالميا عقب توتر الأوضاع الأمنية و السياسية في البلاد بعد احداث 2011 تراجعت تونس في الترتيب لتسجل اسوا قيمة لها سنة 2018 (88 عالميا) و الرتبة الثانية بعد المغرب في دول شمال افريقيا، تحسن ترتيب تونس سنة 2019 حيث حلت المركز 80 عالميا ثم المركز 78 سنة 2020، و على العموم يمكن اعتبار الاعمال التونسية سهلة ممارسة الأنشطة لانفتاحها على الأسواق الأوروبية و مدى توافق بين القطاع العام و الخاص فيها، وهذا لاهتمام الحكومة التونسية بخلق بيئة اعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي و اشراك القطاع الخاص فيها في مجال السياحة باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد التونسي .

– **المغرب:** فقد شهدت تطور مستمر في المؤشر في الفترة (2009-2020)، حيث حلت في المركز 129 سنة 2008 ثم 87 عالميا و الثانية بعد تونس سنة 2014، و في 2017 تحسن ترتيب المغرب الى 68 عالميا و بذلك فقدت تونس صدارة الترتيب الى غاية 2020 حققت بيئة الاعمال المغربية احسن ترتيب لها منذ 2007 حيث حلت في المركز 53 عالميا من بين 190 دولة و تصدرت ترتيب مجموعة دول شمال افريقيا، و هذا عائد للتغيرات السريعة و المتنوعة في بيئة الاعمال الحالية شملت كل المجالات نتيجة تبني الحكومة استراتيجيات لدعم الاستثمار و المقاولة بخلق بيئة اعمال تتسم بالسهولة و جاذبة للاستثمار المحلي و الأجنبي.

– **مصر:** مصر نجد انها تشهد تذبذب في ترتيب المؤشر حيث عرفت ادنى ترتيب لها سنة 2007 (165 عالميا)، و اخر ترتيب بين دول العينة، لتتحسن الى غاية (2001-2012) حيث سجلت نفس الترتيب 94 عالميا و احتلت المركز الثاني بعد تونس، بعدها تراجعت بيئة الاعمال المصرية في الترتيب الى غاية 2016 احتلت المركز 131 عالميا، وتحتل المركز الثالث بعد تونس و المغرب و الرتبة 114 عالميا (2020)، حيث تعمل حاليا على

تحسين بيئة اعمالها ووفق التقرير العالمي احتلت مصر المركز الأول بمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا من حيث عدد الصفقات التمويلية و الاستثمارية الموجهة للشركات الناشئة بالمنطقة خلال سنة 2020.

– **الجزائر:** تذيلت الترتيب في قائمة دول العينة من حيث مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، حافظت على نفس الترتيب خلال (2020–2019)، الجزائر المركز 157عالميا، ومن أجل ممارسة أنشطة الاعمال بشكل أسهل وجب اصلاح بيئة الاعمال من خلال تقليل التكاليف والمخاطر وتحسين السياسات الحكومية والقوانين لتحفيز دخول منافسين جدد للسوق المحلية.

– **موريتنيا:** منذ 2009 إلى غاية 2015 وترتيب بيئة الأعمال الموريتانية في تراجع مستمر حيث كانت تحتل المركز 161 سنة 2009 وفي سنة 2015 سجلت أدنى ترتيب وحلت في المرتبة 176 عالميا والأخيرة على مستوى شمال إفريقيا، يشهد ترتيب موريتانيا تحسن في السنوات الأخيرة حيث أبرز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016 موريتانيا ضمن اول عشر بلدان تنفيذا للإصلاحات في العالم وحلت بذلك في المركز 168 لتقفز ب 20 مركز سنة 2019 وحققت أفضل ترتيب لها 148 عالميا.

وبمقارنة مؤشر أنشطة الاعمال بمؤشر حقوق الملكية نلاحظ وجود علاقة طردية بين المؤشرين بالنسبة لكل دول شمال افريقيا، أي بزيادة حقوق الملكية يتحسن تصنيف الدول في مؤشر أنشطة الاعمال والعكس صحيح.

3– مؤشر الاقتصادات العربية لدول شمال افريقيا خلال الفترة (2010–2022)

شهدت الوضعية التنافسية تحسنا على مستوى دول العينة نتيجة تحسن مؤشراتها في عدد من القطاعات الفرعية، حيث يتكون المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية من مؤشرين رئيسيين هما :الاقتصاد الكلي، وبيئة وجاذبية الاستثمار، حيث جاء في تقرير المؤشر لفترة 2018–2021 استحواذ الامارات على المركز الأول عربيا، اما على مستوى شمال افريقيا حلت المغرب في المركز الأول و السابعة عربيا، تليها تونس في المركز الثاني و التاسعة عربيا، ثم مصرو الجزائر على الترتيب، فيما حلت موريتانيا في المركز الأخير الثاني عشر عربيا مقارنة بأول اصدار لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة 2010–2013 حلت المغرب المركز الأول و الثامن عربيا ، تليها على الترتيب تونس ثم الجزائر و أخيرا مصر، و موريتانيا لم يشملها التقرير آنذاك.

وبمقارنة مؤشر الاقتصادات العربية بمؤشر حقوق الملكية نلاحظ وجود علاقة طردية بين المؤشرين بالنسبة لكل دول شمال افريقيا، أي بزيادة حقوق الملكية يتحسن تصنيف الدول في مؤشر الاقتصادات العربية والعكس صحيح.

ومن هذا نجد أن سهولة أو تعقيد الإجراءات المرتبطة بممارسة أنشطة الأعمال، كتسجيل الملكية والحصول على الائتمان، استخراج تراخيص البناء.... وغيرها قد تحفز أو تعيق عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تعزيز القطاع الخاص، وهذا ما ينتج عنه زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول.

كما يساهم توفير بيئة تشريعية وقانونية قائمة على حماية الملكية المادية والفكرية على دعم الابتكار وقيام مؤسسات ناشئة، وهذا ما يعكس قدرة هذه الدول على تنويع صادراتها وتطوير بيئة الأعمال فيها لتصبح أكثر تنافسية.

المبحث الثاني: نموذج الدراسة القياسية لدور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه.

المطلب الأول: نماذج الانحدار لبيانات البانل

اولا. مفهوم نماذج الانحدار لبيانات البانل[1]: تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة'، تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم يطلق عليها "البيانات المدمجة"، ومنهم من يطلق عليها "البيانات الطولية" (Longitudinal Data).

2. أنواع بيانات بانل[2]: عندما تكون الفترة الزمنية نفسها لكل المشاهدات المقطعية يطلق على بيانات بانل بأنها بيانات بائل متزنة (Balanced Panel Data) أما إذا إختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية إلى أخرى يطلق عليها بأنها بيانات بانل غير متزنة (Unbalanced Panel Data) في حين عندما يكون عدد المقاطع (N) أقل من عدد الفترات الزمنية (T) يطلق عليها البيانات المقطعية الطويلة (Long Panel Data)، أما إذا كان عدد المقاطع (N) اكبر من عدد الفترات الزمنية (T) يطلق عليها البيانات المقطعية القصيرة (Short Panel Data)، وأي من هذه التسميات متماثل، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Panel Data).

بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية :

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \, x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2 \dots . N, t = 1,2 \dots \dots T$$

حيث أن y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

$\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري J في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، و ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة عند الفترة الزمنية t.

وبالتالي كتابة نموذج بانل هو عبارة عن الدمج بين نماذج البيانات مقطعية ونماذج البيانات السلاسل الزمنية وذلك كمايلي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

[1] صحراوي جمال الدين، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: منهجية البحث العلمي، منهجية اعداد مشروع بحث (مذكرة، أطروحة) موجهة الى طلبة الدراسات العليا علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت، الجزائر، 2022-2023، ص114-115.

[2] صحراوي جمال الدين، مرجع سابق، ص116.

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \, x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث: المعادلة رقم (1) تمثل نماذج بيانات مقطعية (Cross section data Model)؛

المعادلة رقم (2) تمثل نماذج بيانات سلاسل زمنية (Time series data Model)؛

المعادلة رقم (3) تمثل نماذج بيانات بانل (Panel data Model).

ثانيا. اختبارات جذر الوحدة و علاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل

1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل: تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

ويعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة:

الجدول (II-05): اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
أولا- تحديد نوعية متجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية H_1	اختبار Levin and lin (1992-1993)
	اختبار Levin, Lin and Cho (2002)
	اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
ثانيا- نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive)	اختبار Im, Pesaram and Shin (1997-2002-2003)
	اختبار Wu and Maddala (1999)
	اختبار Choi (1999-2001)
	اختبار Hadri (2000)
ثالثا- اختبار تسلسلي او تعاقبي	اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	
أولا- اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية	اختبار Bai and Ng (2001)
	اختبار Moon and Perron (2004)
	اختبار Phillips and Sul (2003)
	اختبار Pesaran (2003)
	اختبار Choi (2002)
ثانيا- مقاربات وطرق أخرى	اختبار O'connell (1998)
	اختبار Chang (2002-2004)

المصدر: صحراوي جمال الدين، مرجع سابق، ص116.

2. اختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة

لدراسة التكامل المتزامن في نماذج بانل للعلاقة طويلة المدى فإنه يتم اخذ السلاسل المستقرة من نفس الرتبة (متكاملة من نفس الرتبة)، ثم التحقق من التكامل المشترك باستعمال اختبارات التالية

اختبار Pedroni ويتضمن 7 اختبارات جزئية، اختبار Kao، اختبار Fisher

ثالثا. المفاضلة بين الأنواع الثلاث لنماذج بيانات بانل[1]

باستخدام الاختبارات التالية تتم المفاضلة بين الأنواع الثلاث لنماذج بيانات بائل:

1. اختبار مضاعف لاجرانج (LM): من اجل الاختبار بين (PRM و FEM او REM) والمقترح من قبل Breusch and Pagan (1980).

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}(T\bar{e}_i)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}{e_{it}}^2} - 1\right]^2 \sim x^2$$

إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار LM أقل من القيمة الجدولية عند درجات حرية (١) فإن هذا يعني أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن النموذج REM هو أفضل مقدر وأكفأ.

2. اختبار F–Fisher: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية المجدولة فإنه يتم رفض فرضية العام والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب. والعكس صحيح.

للإشارة في ظل نتائج المفاضلة اذا اظهر اختبارF–Fisher الملائمة لنموذج الانحدار التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة، بينما إذا أشارت نتائجه الملائمة نموذج التأثيرات الثابتة للبيانات يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار Hausman.

3. اختبار Hausmnan : يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) فإذا كانت قيمة P–Value المقابلة القيعة الإحصائية Chi–square أقل من مستوى المعنوية المحدد فإنه يتم رفض فرضية العام والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب. والعكس صحيح.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

أولا: صياغة نموذج الدراسة

ان علاقة حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي عرفت اتجاهات مختلفة، ومن خلال الدراسات السابقة مثل دراسة عبد اللاوي سمير وصحراوي جمال الدين، و دراسة قرقيط عبد الباقي وهبال عادل، ودراسة لطفي مخزوعي للنمو الاقتصادي، سمحت لنا بصياغة نموذج اثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي وتكتب على النحو التالي:

$$GDP_{it} = a_{0i} + b_1 PPPR_{IT} + b_2 TP_{IT} + b_3 GOV_{IT} + b_4 FDI_{IT} + \varepsilon_{IT}$$

حيث ان:

GDP_{it}: يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

$PPPR_{IT}$: تمثل حماية حقوق الملكية المادية للدولة i خلال الفترة t.

TP_{IT}: يمثل تحويل الملكية المادية للدولة i خلال الفترة t.

[1] صحراوي جمال الدين، مرجع سابق، ص121–122.

GOV_{IT}: يمثل الحوكمة للدولة i خلال الفترة t..

FDI_{IT}: يمثل الاستثمار الأجنبي للدولة i خلال الفترة t..

a_{0i}: يمثل حد التأثيرات الفردية (قد تكون تأثيرات ثابتة او عشوائية).

ε_{IT}: يمثل حد الخطأ.

1- توصيف النموذج

الجدول (II-06): توصيف النموذج

	GDP ?	PRR ?	TP ?	GOV ?	FDI ?
Mean	3244.75	5.34	59.42	38.46	3.46
Median	3306.85	5.20	61.98	39.90	2.30
Maximum	5592.22	7.70	74.30	66.03	9.71
Minimum	615.46	2.67	5.60	14.90	-5.38
Std. Dev.	1137.16	1.06	12.70	12.24	2.94
Skewness	-0.40	0.19	-1.48	-0.18	0.35
Kurtosis	3.20	2.83	6.21	2.21	2.96
Jarque-Bera	2.04	0.49	55.11	2.15	1.43
Probability	0.35	0.77	0.00	0.340	0.48

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ ان متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغت 3306.85 خلال الفترة(2009-2022)، بينما المتغيرات المستقلة تراوح المتوسط ما بين (5.2 الى 61.98)، اما الانحراف المعياري للناتج بلغ قيمته 1137.16 لنفس الفترة وقد كانت اعلى قيمة له، ونلاحظ ان المتغيرات تتبع توزيع طبيعي (Prob Jarque-Bera> % 5)، ما عدا متغير تحويل الملكية.

2- مصفوفة الارتباط

الجدول (II-07): مصفوفة الارتباط

	GDP	PPPR	TP	GOV	FDI
GDP	1.00				
PPPR	0.37	1.00			
TP	0.009	0.25	1.00		
GOV	0.00	0.00	0.47	1.00	
FDI	0.06	0.03	0.04	0.77	1.00

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات (اقل من 0.05) (TP،GDP)، (GOV،GDP)، (GOV،PPPR)، (FDI،PPPR)، (FDI،TP) ما عدا بين المتغير التابع (الناتج المحلي) والمتغيرين المستقلين تحويل الملكية والاستثمار وما بين حقوق الملكية المادية وتحويل الملكية، وما بين GOV وTP وGOV و FDI فقد فاق الارتباط 0.05 وبعلاقة طردية.

ثانيا: دراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج

ان اعتماد في اجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية والمقطعية تم من خلال مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والثاني والمتمثلة في اختبارات (LLC، IPS، Fisher–ADF)، وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، حيث طبقت هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى، وتوصلنا الى نتائج المبينة في الجدول التالي:

1- استقرارية المتغير GDP

الجدول (II–08): نتائج اختبارات استقراريةGDP

اسم الاختبار						
عند المستوى						
PP – Fisher Chi–square	ADF – Fisher Chi–square	Im, Pesaran and Shin W–stat	Breitung t–stat	Levin, Lin & Chu t*		
5.74 (0.83)	7.34 (0.69)	0.08 (0.53)	///	−0.56 (0.28)	individual intercept	GDP
9.28 (0.50)	12.43 (0.25)	−0.75 (0.22)	−2.42 (0.00)	−2.00 (0.02)	individual intercept and trends	
4.73 (0.90)	5.09 (0.88)	///	///	0.27 (0.60)	Non	
عند الفرق الأول						
40.14 (0.00)	29.17 (0.00)	−3.48 (0.00)	///	−5.55 (0.00)	individual intercept	
30.96 (0.00)	17.80 (0.05)	−1.77 (0.03)	−3.54 (0.00)	−4.93 (0.00)	individual intercept and trends	
57.18 (0.00)	57.09 (0.00)	///	///	−7.19 (0.00)	Non	

المصدر: مخرجات Eviews10

ان النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد ان المتغيرGDP ليس مستقر في المستوى وذلك بوجود الاتجاه العام، وجود الثابت و بدونهما و هذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة و عند مستوى 1% غير ان استعمال نفس الاختبارات السابقة للفرق الأول تؤكد لنا انها مستقرة وعند مستوى معنوية 1%.

2- استقرارية المتغير PPR

الجدول (II–09): نتائج استقراريه المتغيرPPR

اسم الاختبار						
عند المستوى						
PP – Fisher Chi–square	ADF – Fisher Chi–square	Im, Pesaran and Shin W–stat	Breitung t–stat	Levin, Lin & Chu t*		PPR

12.50 (0.25)	15.34 (0.11)	-1.36 (0.08)	///	-2.12 (0.01)	individual intercept	
19.75 (0.03)	13.84 (0.18)	-0.76 (0.22)	-1.95 (0.02)	-2.39 (0.00)	individual intercept and trends	
8.81 (0.54)	8.21 (0.60)	///	///	-0.44 (0.32)	Non	
عند الفرق الأول						
46.74 (0.00)	37.30 (0.00)	-4.68 (0.00)	///	-6.62 (0.00)	individual intercept	
30.95 (0.00)	20.41 (0.02)	-2.127 (0.01)	-2.75 (0.00)	-4.02 (0.00)	individual intercept and trends	
61.09 (0.00)	52.27 (0.00)	///	///	-6.55 (0.00)	Non	

المصدر: مخرجات Eviews10

ان النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد ان ال متغيرPPR ليس مستقر في المستوى وذلك بوجود الاتجاه العام، وجود الثابت وبدونهما وهذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة وعند مستوى 1%، غير ان استعمال نفس الاختبارات السابقة للفرق الأول تؤكد لنا انها مستقرة وعند مستوى معنوية 1%.

3- استقراريه المتغير TP

الجدول (II-10): نتائج استقراريه المتغير TP

اسم الاختبار						
عند المستوى						
PP - Fisher Chi-square	ADF - Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu t*		
11.41 (0.32)	14.58 (0.14)	-0.72 (0.23)	///	-3.52 (0.00)	individual intercept	TP
2.54 (0.99)	4.92 (0.89)	0.79 (0.78)	0.77 (0.78)	-0.52 (0.30)	individual intercept and trends	
4.60 (0.91)	4.62 (0.91)	///	///	0.84 (0.80)	Non	
عند الفرق الأول						
21.58 (0.01)	22.54 (0.01)	-2.52 (0.00)	///	-3.58 (0.0002)	individual intercept	

	individual intercept and trends	-3.97 (0.00)	-0.68 (0.24)	-1.88 (0.02)	18.69 (0.04)	16.25 (0.09)
	Non	-5.47 (0.00)	///	///	41.26 (0.00)	40.92 (0.00)

المصدر: مخرجات Eviews10

ان النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد ان ال متغير TP ليس مستقر في المستوى وذلك بوجود الاتجاه العام وجود الثابت وبدونهما وهذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة وعند مستوى 1%، غير ان استعمال نفس الاختبارات السابقة للفرق الأول تؤكد لنا انها مستقرة وعند مستوى معنوية 1%.

4- استقراريه المتغير GOV

الجدول (II-11): نتائج استقراريه المتغير GOV

		اسم الاختبار				
		عند المستوى				
		Levin, Lin & Chu t*	Breitung t-stat	Im, Pesaran and Shin W-stat	ADF - Fisher Chi-square	PP - Fisher Chi-square
GOV	individual intercept	-2.53 (0.00)	///	-1.40 (0.07)	15.76 (0.10)	12.88 (0.23)
	individual intercept and trends	-3.00 (0.00)	-1.36 (0.08)	-1.34 (0.08)	15.32 (0.12)	13.24 (0.21)
	Non	-1.95 (0.02)	///	///	12.89 (0.22)	12.09 (0.27)
		عند الفرق الأول				
	individual intercept	-6.75 (0.00)	///	-4.83 (0.00)	39.19 (0.00)	46.96 (0.00)
	individual intercept and trends	-6.35 (0.00)	-3.91 (0.00)	-2.98 (0.00)	26.04 (0.00)	42.03 (0.00)
	Non	-7.91 (0.00)	/// ///	/// ///	64.40 (0.00)	63.10 (0.00)

المصدر: مخرجات Eviews10

ان النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد ان ال متغير GOV ليس مستقر في المستوى وذلك بوجود الاتجاه العام، وجود الثابت وبدونهما وهذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة وعند مستوى 1%، غير ان استعمال نفس الاختبارات السابقة للفرق الأول تؤكد لنا انها مستقرة وعند مستوى معنوية 1%.

5- استقرارية المتغير FDI

الجدول (II-12): نتائج استقرارية المتغير FDI

اسم الاختبار						
عند المستوى						
PP - Fisher Chi-square	ADF - Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu t*		
17.71 (0.06)	17.91 (0.05)	-1.66 (0.04)	///	-2.33 (0.009)	individual intercept	FDI
17.50 (0.06)	16.79 (0.07)	-1.51 (0.06)	-2.68 (0.00)	-2.99 (0.00)	individual intercept and trends	
17.09 (0.07)	15.003 (0.13)	///	///	-1.35 (0.08)	Non	
عند الفرق الأول						
76.93 (0.00)	57.73 (0.00)	-7.52 (0.00)	///	-10.20 (0.00)	individual intercept	
68.68 (0.00)	42.56 (0.00)	-5.60 (0.00)	-6.49 (0.00)	-9.26 (0.00)	individual intercept and trends	
88.21 (0.00)	79.07 (0.00)	///	///	-9.67 (0. 00)	Non	

المصدر: مخرجات Eviews10

ان النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد ان المتغير FDI ليس مستقر في المستوى وذلك بوجود الاتجاه العام وجود الثابت وبدونهما و هذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة و عند مستوى 1%، غير ان استعمال نفس الاختبارات السابقة للفرق الأول تؤكد لنا انها مستقرة وعند مستوى معنوية 1%.

ومن خلال النتائج المسجلة يتم قبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل.

ثالثا: اختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة

بعد اجراء اختبارات الاستقرارية ووجود المتغيرات غير مستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه العام على المدى الطويل، يقودنا الى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار Pedroni للتكامل المتزامن تحصلنا على الجدول التالي.

الجدول (II-13): نتائج اختبار بدروني للتكامل المتزامن

Pedroni Residual Cointegration Test				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
			Weighted	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.90	0.18	0.42	0.33
Panel rho-Statistic	0.36	0.64	0.84	0.80
Panel PP-Statistic	-2.93	0.00	-1.18	0.11
Panel ADF-Statistic	-3.25	0.00	-1.84	0.03
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.92	0.97		
Group PP-Statistic	-1.60	0.05		
Group ADF-Statistic	-2.21	0.01		

المصدر: مخرجات Eviews10

إن نتائج الاختبار في الجدول أعلاه تشير الى غياب التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية (V، RHO، PP،) والتي تؤكد على قبول فرضية العدم لهذا الاختبار والمتضمنة عدم وجود تكامل متزامن، كما تبين خلال إحصائية (RHO، PP،) عدم وجود علاقات تكامل متزامن بين (**individ. AR**)، وبالتالي تؤكد على ان المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة عدم تكامل متزامن.

المبحث الثالث: تحليل النتائج

إن التوصل الى النتائج التي من خلالها يتم تفسير العلاقة بين أنظمة حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة مناهج والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج الاثار الثابته (Fixed Effects Model) ونموذج الاثار العشوائية (Random Effects Model).

المطلب الأول: تقدير نموذج (التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية)

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج تم استخدام برنامج Eviews 10 وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (II-14): تقدير نموذج (التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية)

المتغير التابع: النمو الاقتصادي				
الفترة 2009-2022 T=14 N= 5 مجموع مشاهدات البانل= 70 مشاهدة				
المتغيرات التفسيرية		نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	المعلمات	3833.17	1874.55	3833.17
	T إحصائية	5.57	2.11	9.20
	الاحتمال	0.00	0.03	0.00
PPPR	المعلمات	-450.31	0.72	-450.31
	T إحصائية	-3.33	0.006	-5.49
	الاحتمال	0.001	0.99	0.00
TP	المعلمات	-9.10	27.86	-9.10
	T إحصائية	-1.01	3.81	-1.68
	الاحتمال	0.31	0.0003	0.09
GOV	المعلمات	72.86	-0.44	72.86
	T إحصائية	6.53	-0.03	10.78
	الاحتمال	0.00	0.97	0.00
FDI	المعلمات	-1.29	-7.86	-1.29
	T إحصائية	-3.23	2.81	-5.34
	الاحتمال	0.00	0.006	0.00
R^2		0.47	0.82	0.47
F-statistic		14.72	34.32	14.72
Prob(F-statistic)		0.00	0.00	0.00
Durbin-Watson		0.79	1.24	0.79

المصدر: مخرجات Eviews10

المطلب الثاني: المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية

تشير العديد من الدراسات القياسية الى ان التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، الا انه لا يمكن التأكد من ذلك الا بعد استخدام اختبار Hausman بغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم التأثيرات العشوائية، ولتحديد أي النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، حيث تمثل فرضية العدم والبديل على النحو التالي:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وبالتالي يمكن إجراء هذا الاختبار لتحديد النموذج الملائم لهذه الدراسة، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها

الجدول (II-15): المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: M02			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	114.23	4	0.00

المصدر: مخرجات Eviews10

لقد أظهرت نتائج اختبار Hausman انخفاض قيمة الإحصائية (Chi-Sq. Statistic) بقيمة 114.23، وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند درجة الحرية (4) يتم رفض الفرضية المعدومة H_0 وهو ما تشير اليه أيضا احتمالية 0.000 حسب مخرجات برنامج Eviews 10، ويتم قبول صيغة نموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة لمجموعة دول شمال افريقيا، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة يعتبر الصيغة الملائمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويعني هذا أن دول العينة تتفق في قيم الثابت و تختلف من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة، ولا يحدد عشوائيا.

المطلب الثالث: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

الجدول (II-16): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	T إحصائية	الاحتمال
C	1874.55	2.11	0.03
PPPR	0.72	0.006	0.99
TP	27.86	3.81	0.0003
GOV	-0.44	-0.03	0.97
FDI	-7.86	-2.81	0.0066
الجزائر	1407.08		
تونس	714.46		
المغرب	-272.78		
مصر	187.72		

موريتانيا	-1985.45		
D-W=1.24	Prob (F-s)=0.00	F-s=34.32	R^2=0.82

المصدر: مخرجات Eviews10

وبناءا على نتائج المفاضلة بين مختلف النماذج، وباعتبار نموذج الأثار الثابتة هو أفضل نموذج لأثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي لعينة دول شمال افريقيا خلال الفترة 2009-2022 فانه يكتب على الشكل التالي:

$$GDP=1874.55+0.72PPR+27.86TP-0.44GOV-7.86E-08FDI$$

$$(0.038) \quad (0.99) \quad (0.0003) \quad (0.97) \quad (0.006)$$

$$+ \quad + \quad + \quad +$$

من خلال هذه النتائج يمكن اختبار جودة النموذج من خلال نتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد من توافقها او تناقضها معها، حيث تشير النتائج الى علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذلك من خلال معامل الارتباط R^2 والذي يقارب 82% والمعلمة (α %) معنوية وتؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي وتختلف من دولة إلى أخرى.

كما نلاحظ أن مختلف احتمالات المتغيرات المفسرة المقدرة في النموذج تتميز بالمعنوية الإحصائية، ماعدا احتمالية متغير الاستثمار والحوكمة مع الإشارة الى أن احتمالية الحد الثابت كانت معنوية احصائيا عند مستوى 5% وهي تعبر عن متوسط الاثار الفردية.

أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي لمعلمات المتغيرات المفسرة المقدرة، فقد بلغ معدل نمو حقوق الملكية المادية 0.72 وهذا يعني أن زيادتها بوحدة واحدة يؤدي لزيادة 72وحدة من (GDP)، وبالنسبة لنمو تحويل الملكية بلغ 27.86 وهذا يعني زيادتها بوحدة واحدة تؤدي لزيادة 27.86 وحدة من (GDP)، أما الحوكمة فنجد أنها بلغت 0.44- وهذا يعني أنه إذا زاد معدل نموها بوحدة واحدة فان معدل (GDP) سوف ينخفض ب 0.44وحدة، كذلك بلغ معدل نمو الاستثمار7.86-ما يعني أنه اذا زاد بوحدة واحدة سينخفض (GDP) ب 7.86وحدة.

ومن خلال هذا التحليل يتضح نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة حيث توجد علاقة طردية ما بين المتغيرين حقوق الملكية المادية وتحويل الملكية، والمتغير التابع(GDP)، وهذه النتيجة تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية، وهي تؤيد دراسة Istvan Bruggeman وهو ما يدل على أهمية حماية حقوق الملكية وتحويل الملكية في زيادة النمو الاقتصادي خاصة في ظل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، بينما أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين المستقلين الاستثمار والحوكمة والمتغير التابع(GDP)، وهذه النتيجة لا تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية.

وبما أن النموذج الأفضل هو نموذج الأثار الثابتة الذي مفاده أن التباين في أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي يظهر من خلال معلمة الحد الثابت الخاص بكل بلد في النموذج فان القيم المقدرة للحد الثابت الخاص بكل بلد يمكن تقديره باستخدام المتغيرات الصورية المعبرة عن البلدان والجدول التالي يوضح قيم الحد الثابت لكل بلد:

الجدول (II-17): قيم الحد الثابت لكل بلد

الجزائر	تونس	المغرب	مصر	موريتانيا
1407.08	714.46	-272.78	187.72	-1985.45

يظهر من خلال الحد الثابت المقدر لكل بلد وجود تفاوت في المعلمات المقدرة، هذا ما يفسر التباين في أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا، وهي تعبر عن مساهمة المتغيرات غير المدرجة في النموذج، وقد سجلت الجزائر أعلى قيمة لهذه المعلمة (1407.08)، وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات و الثروات الطبيعية المساهمة بدرجة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، وهو ما يوضح حرص الدولة على حماية الملكية العامة، بينما سجلت تونس سجلت نسبة كبيرة نوعا ما قدرت ب (714.46)، وهذا باعتمادها على قطاع الخدمات و ومداخيل السياحة المعتبرة قطاع حيوي ومصدر أساسي جالب للعملة الصعبة، بينما مصر سجلت ما مقداره (187.72) ويعود سبب هذه القيمة الى تزايد اهتمامها بقطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وفي اخر الترتيب جاءت المغرب بقيمة (272.78-) وموريتانيا (-1985.45)، وهذا ما يدل على هشاشة وضعف حماية حقوق الملكية وتحويلاتها في ظل الاقتصاد القائم.

خلاصة:

سعت دول شمال إفريقيا جاهدة و منذ سنوات إلى رفع مستويات التنمية و ذلك بتبني عدة إصلاحات اقتصادية في كل المجالات، لكن لم تكن هذه الإصلاحات بتلك الفاعلية المطلوبة، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير أنظمة حقوق ملكية آمنة في ظل خطر مصادرة الدولة للممتلكات و خطر خرق العقود ،إضافة إلى توفير بيئة أعمال مواتية تحفز المستثمرين الأجانب على التوطن بها.

ووفق ما جاء ضمن الدراسة السابقة تم صياغة نموذج يوضح دور حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2021-2009) باستخدام بيانات البانل، ومن خلال النتائج المتوصل اليها يوضح التفسير الاقتصادي لمعلمات المتغيرات المفسرة المقدرة، فقد بلغ معدل نمو حقوق الملكية المادية 0.72 وهذا يعني أن زيادتها بوحدة واحدة يؤدي لزيادة 72وحدة من (GDP)، وبالنسبة لنمو تحويل الملكية بلغ 27.86 وهذا يعني زيادتها بوحدة واحدة تؤدي لزيادة 27.86 وحدة من (GDP)، أما الحوكمة فنجد أنها بلغت 0.44-وهذا يعني أنه إذا زاد معدل نموها بوحدة واحدة فان معدل (GDP) سوف ينخفض بـ 0.44وحدة، كذلك بلغ معدل نمو الاستثمار7.86- ما يعني أنه اذا زاد بوحدة واحدة سينخفض (GDP) بـ 7.86وحدة.

ومن خلال هذا التحليل يتضح نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة حيث توجد علاقة طردية ما بين المتغيرين حقوق الملكية المادية وتحويل الملكية، والمتغير التابع(GDP)، بينما أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين المستقلين الاستثمار والحوكمة والمتغير التابع(GDP)، ويظهر من خلال الحد الثابت المقدر لكل بلد وجود تفاوت في المعلمات المقدرة، هذا ما يفسر التباين في أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا، وهي تعبر عن مساهمة المتغيرات غير المدرجة في النموذج، وقد سجلت الجزائر أعلى قيمة لهذه المعلمة (1407.087)، بينما سجلت تونس سجلت نسبة كبيرة نوعا ما قدرت بـ (714.4624)، ومصر سجلت ما مقداره (187.7268)، وفي اخر الترتيب جاءت المغرب بقيمة (272.7893-) وموريتانيا (-1985.454).

الخاتمة

يرى دوسوتو ان أنظمة حقوق الملكية في الدول النامية غير سليمة مما يصعب تحويل الأصول إلى رأسمال، ولا يمكن استخدامها كرهن لضمان القروض ولا يمكن استخدامها كحصة في استثمار ما، على العكس من ذلك في الغرب، فإن كل قطعة ارض، وكل بناية و كل قطعة من المعدات، أو مخزون للموجودات، تمثلها وثيقة الملكية تشكل دليلا و تربط كل هذه الأصول بباقي الاقتصاد، وهذا ماتشهده دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، موريتانيا)، حيث سجلت حقوق الملكية ضعف في مؤشراتها، فنجد من خلال مؤشر حقوق الملكية الدولي IPRI لسنة 2022، حيث حلت المغرب في المركز 55 عالميا تليها مصر في المركز 70 وتونس في المركز 76، ثم الجزائر في المركز 94، وأخيرا موريتانيا في المركز122 عالميا.

وهنا وجب التنويه أن توفير أنظمة حقوق الملكية لن يكون إلا من خلال تحسين بيئة الأعمال وتفعيل دور الحوكمة والقانون وحل المشاكل المتعلقة بتحويل الأصول وغيرها، وتعزيز الشفافية في ظل التحول الى اقتصاد تنافسي، وهذا ما ارتكزت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA وتشير نتائج النموذج إلى أن كل من حقوق الملكية المادية وتحويل الملكية لها أثر إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، كما تم التوصل إلى أن الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر لها سلبي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، فيما سجلت كل من الجزائر، تونس، مصر، مساهمة إيجابية، على عكس المغرب وموريتانيا كانت مساهمتهما سلبية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وكإجابة للإشكالية المطروحة والفرضيات البحث خلصنا إلى:

– أثبتت نظرية حقوق الملكية ان كل تفاعل او علاقة بين المتعاملين الاقتصاديين هو في الأساس تبادل لحق من حقوق الملكية شيء معين، كما تعتبر المؤسسة أو الشركة الرأسمالية من بين أكثر الأشكال التنظيمية كفاءة لاعتمادها على التخصيص الأمثل للموارد وهذا ما يحفز المتعاملين على خلق وتقييم ممتلكاتهم والحفاظ عليها، أو باختصار استعمال أكثر فعالية للموارد من أجل تعظيم الأرباح.

– من أجل توفير بيئة استثمارية مواتية بأبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية، لابد من تسهيل إجراءات نقل الملكية وتخفيض تكلفتها إضافة إلى تقليص الوقت اللازم للقيام بها وتوفير الحماية الكافية للأشخاص والممتلكات وتأمين تنفيذ العقود بين المتعاملين الاقتصاديين، كل هذه التسهيلات تساعد على تحفيز وجذب الشركات الأجنبية للاستثمار بها وتهيئة أرضية مناسبة وخلق بيئة تنافسية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– ضعف النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا إضافة الى تراجع مؤشرات بيئة الاعمال والحوكمة، حيث ووفقا لمؤشر ممارسة الاعمال لسنة 2020 حلت المغرب في المركز 53عالميا وتونس في المركز 78 ومصر في المركز 114 وموريتانيا 152عالميا وفي المركز الأخير الجزائر 157 عالميا، وبالنسبة لمؤشر الحوكمة سجلت دول شمال افريقيا تفاوت في تقدير هذا المؤشر، أغلبها سالبة تقترب من الحد الأدنى.

– تشير نتائج الدراسة القياسية إلى أن القدرة التفسيرية جيدة لنموذج الدراسة، حيث أن المتغيرات المفسرة تشرح 82% المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، وبالتالي هذا النموذج مقبول احصائيا بشكل عام، إضافة إلى إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات، حيث يمكن تفسيرها على النحو التالي:

حماية حقوق الملكية المادية كل تغير في نسبتها يحدث تغير طرديا على النمو الاقتصادي بـ 72وحدة، تحويل الملكية تحدث تغير طرديا عليه بـ 27,86 وحدة، بينما الحوكمة تحدث تغيرا عكسيا على النمو الاقتصادي بـ 0,44 وحدة، وفي الأخير الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث تغير عكسي على النمو الاقتصادي بـ 7.86 وحدة، وهذه النتائج تأكد صحة الفرضية الثانية.

كما تظهر قيم الحد الثابت المقدر لكل بلد وجود تفاوت في المعلمات المقدرة وقد سجلت الجزائر أعلى قيمة (1407.08)، بينما سجلت تونس (714.46)، أما مصر سجلت ما مقداره (187.72)، وفي اخر ترتيب جاءت المغرب بقيمة (272.78−)، تليها موريتانيا (1985.45−).

في ظل هذه النتائج ومن أجل حماية حقوق الملكية بهدف تحسين بيئة الأعمال التي تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ورفع معدلات النمو الاقتصادي، توصي الدراسة بما يلي:

– تحديث وتطوير التشريعات والنظم القانونية والإجراءات الخاصة بالملكية، وتسهيل إجراءات نقل الملكية وخفض تكاليف وتقليص عدد الإجراءات والوقت اللازم لتسجيل الملكية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين البيئة التنافسية وبيئة الأعمال.

– تحسين المؤشرات الصادرة من طرف الهيئات الإقليمية والدولية، لمعرفة بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات للدول، حيث رفع قيمة هذه المؤشرات يحفز المستثمرين ورجال الأعمال، ويحسن معدلات النمو الاقتصادي في ظل تفعيل دور القانون والتشريعات.

– زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية لتسهيل وتنظيم انتقال التكنولوجيا بين المؤسسات في الدول.

وبناءا على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

– حماية حقوق الملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة في المغرب العربي.

– أثر حقوق الملكية على التنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

– دور حقوق الملكية في تحسين ممارسة أنشطة الأعمال ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا. المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

- أحمد خالدي، حقوق الملكية القيود الواردة عليه في القانون المدني الجزائري، دار هومة للطبع، الجزائر، 2018.
- محمد قاسم القيروتي، نظرية المنظمات والتنظيم، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

- **المذكرات والرسائل الجامعية**

- عبد اللاوي سمير، حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، الجزائر، 2021.
- لمين تغليسيه، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات عالية ذات جودة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2018.
- نعيمة عبدي، أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2017.
- محمد عمر عبد الحي، أثر حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجيستير، جامعة النيلين، السودان، 2018.

- **المجلات والدوريات**

- إسماعيل بوقرة، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد01، العدد08، الجزائر، 2018.
- بلقاسم أمحمد، بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد01، العدد01، الجزائر، 2011.
- بورجة سارة، حواس أمين، زرواط فاطمة الزهراء، دراسة قياسية لمصادر النمو الاقتصادي في بلدان شرق اسيا، دفاترMECAS، المجلد17، العدد03، الجزائر، 2021.
- بوضياف سامية، تقييم مؤشر التنافسية الدولية "حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2014.
- بوهدة محمد واخرون، حوكمة الشركات في ظل النظريات التعاقدية وسبل ارسائها في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد02، الجزائر، 2020.
- بن شهيدة سارة، حمداني موسى، النوعية المؤسساتية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد02، الجزائر، 2020.
- حمودة نصيرة، واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد22، العدد01، الجزائر، 2020.
- زينة قدرت لطيف، حماية حقوق الملكية الصناعية للمستثمر، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 52، العراق، 2020.

- سمية ناصري، كريمة بركات، حماية حقوق الملكية الفكرية الطريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية: قراءة إحصائية في طلبات معاهدة البراءات: منظمة الويبو انموذجا ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2019.
- عائشة موزاوي، وسام حسيني، تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول شمال افريقيا، مجلةالتنظيم والعمل، المجلد10، العدد04، الجزائر، 2022.
- عبير محمد علي عبد الخالق، اليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، بحوث اقتصادية عربية، المجلد23-24، العدد76-77، لبنان، 2017.
- عبد الرحمان فيصل ياسين، قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد36، العراق، 2016.
- عبد اللاوي سمير، صحراوي جمال الدين، دور حقوق الملكية في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد10، العدد03، الجزائر، 2022.
- عبد اللاوي، صحراوي جمال الدين، أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2022.
- علي عبد الرؤوف عبد العاطي، أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد21، العدد04، مصر، 2020.
- فضيلة ملواح، على مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلد17، العدد02، الجزائر، 2020.
- قرقيط عبد الباقي، هبال عادل، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، الجزائر، 2022.
- لطفي مخزومي، عصام جوادي وعقبة عبد اللاوي، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد06، العدد02، الجزائر، 2016.
- وسيلة لزعر، دور حقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد01، الجزائر، 2022.

- **تقارير**

- البنك الدولي، 2021.
- البنك الدولي، 2023.
- صندوق النقد العربي، 2022.
- منظمة الشفافية الدولية 2022.

- **الملتقيات الوطنية والدولية**

- قوريش نصيرة، مديوني جميلة، حماية حقوق الملكية الصناعية في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: رأسمال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر،2011.

- **المحاضرات والمطبوعات**

- خليل شرقي، محاضرات في النظريات الاقتصادية للمنظمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2020.
- ناجي بن حسين، محاضرات "النظريات الاقتصادية للمنشأة "، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2018-2019.
- صحراوي جمال الدين، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: منهجية البحث العلمي، منهجية اعداد مشروع بحث (مذكرة، أطروحة) موجهة الى طلبة الدراسات العليا علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت، الجزائر، 2022-2023.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

- Aynur Yildirim, Mehmet Faysal Goklap, Institutions and Economic performance ; A Review on the developing Countries, Procedia Economics and Finance, Volume 38, 2016.
- Istvan Brugg man, Protection of Property Rights, Regine Types and Economic Growth, Spring 2017.
- J.S Vensson, Investement, Property rights and Political instability : Theory and Evidence, European Economic Rview, Volume 42, Issue 7, 1998.
- leming Lin, Atanas Mihow, Leandro Sanz, Detelina Stoyanova, Property Rights institutions foreign investement and the valuation of multimational firms, journal of Financial Economics, volume 134, Issue 1, 2019.
- Maya Vijayaraghavan and William A. Ward, Institutions and Economic Growth : Empirical Evidence from across National Analysis, Clemson University, working paper ,2001.
-Rom Alquist, The Price of Property Rights: Institutions, finance and economic growgh. Journal of International Economics, Volume 137,2022.
- Van Germinal, Property Rights And Economic Growth in Africa : An Econometric Analysis, MPRA, paper, 2020.
- Van Germinal, Property Right and Income Inequality, MPRA paper, 2021.

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبار بدروني للتكامل المتزامن

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GDP? PRR? TP? GOV? FDI?
Date: 04/28/23 Time: 02:23
Sample: 2009 2022
Included observations: 14
Cross-sections included: 5
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.909010	0.1817	0.421145	0.3368
Panel rho-Statistic	0.362981	0.6417	0.845870	0.8012
Panel PP-Statistic	-2.935019	0.0017	-1.188441	0.1173
Panel ADF-Statistic	-3.259736	0.0006	-1.848552	0.0323

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.925862	0.9729
Group PP-Statistic	-1.607709	0.0539
Group ADF-Statistic	-2.219011	0.0132

الملحق رقم (02): تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: GDP?
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/04/23 Time: 05:51
Sample: 2009 2022
Included observations: 14
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 69

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRR?	-450.3161	135.1707	-3.331462	0.0014
TP?	-9.100092	8.931160	-1.018915	0.3121
GOV?	72.86796	11.14890	6.535886	0.0000
FDI?	-1.29E-07	3.97E-08	-3.238333	0.0019
C	3833.174	687.4311	5.576084	0.0000

R-squared	0.479282	Mean dependent var	3244.751
Adjusted R-squared	0.446738	S.D. dependent var	1137.169
S.E. of regression	845.8447	Akaike info criterion	16.38825
Sum squared resid	45789005	Schwarz criterion	16.55014
Log likelihood	-560.3947	Hannan-Quinn criter.	16.45248
F-statistic	14.72683	Durbin-Watson stat	0.797548
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (03): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: GDP?
Method: Pooled Least Squares
Date: 04/28/23 Time: 02:30
Sample: 2009 2022
Included observations: 14
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 69

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1874.557	884.3840	2.119619	0.0382
PRR?	0.721820	107.2622	0.006729	0.9947
TP?	27.86003	7.303302	3.814717	0.0003
GOV?	-0.449577	12.53233	-0.035873	0.9715
FDI?	-7.86E-08	2.79E-08	-2.814085	0.0066
Fixed Effects				
ALGERIA--C	1407.087			
TUNISA--C	714.4624			
MAROC--C	-272.7893			
EGYPT--C	187.7268			
MAURITAINA--C	-1985.454			

R-squared	0.820685	Mean dependent var	3244.751
Adjusted R-squared	0.796776	S.D. dependent var	1137.169
S.E. of regression	512.6398	Akaike info criterion	15.43813
Sum squared resid	15767975	Schwarz criterion	15.72954
Log likelihood	-523.6155	Hannan-Quinn criter.	15.55374
F-statistic	34.32581	Durbin-Watson stat	1.246853
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (04): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: GDP?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/28/23 Time: 02:31
Sample: 2009 2022
Included observations: 14
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 69
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3833.174	416.6304	9.200419	0.0000
PRR?	-450.3161	81.92273	-5.496840	0.0000
TP?	-9.100092	5.412895	-1.681188	0.0976
GOV?	72.86796	6.757000	10.78407	0.0000
FDI?	-1.29E-07	2.41E-08	-5.343180	0.0000
Random Effects				
ALGERIA--C	4.95E-08			
TUNISA--C	2.63E-08			
MAROC--C	-3.46E-08			
EGYPT--C	1.34E-09			
MAURITAINA--C	-4.25E-08			

R-squared	0.479282	Mean dependent var	3244.751
Adjusted R-squared	0.446738	S.D. dependent var	1137.169
S.E. of regression	845.8447	Sum squared resid	45789005
F-statistic	14.72683	Durbin-Watson stat	0.797548
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (05): المفاضلة بين نموذج اختبار (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: MO2
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	114.235448	4	0.0000

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
PRR?	0.721820	-450.316149	4793.850892	0.0000
TP?	27.860031	-9.100092	24.038791	0.0000
GOV?	-0.449577	72.867963	111.402268	0.0000
FDI?	-0.000000	-0.000000	0.000000	0.0004

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين أنظمة حقوق الملكية والنمو الاقتصادي وكيف ساهمت حماية حقوق الملكية في عملية التنمية لدول شمال افريقيا للفترة (2009-2022)، ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع وتحقيق هذا الهدف تم اختبار اثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data لعينة تتكون من خمس دول (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا) وتشير النتائج الاقتصادية المتحصل عليها الى وجود علاقة ايجابية بين حقوق الملكية المادية وتحويل الملكية و النمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع، وعلاقة سلبية بين الحوكمة والاستثمار، بحيث سجلنا مساهمة إيجابية لكل من الجزائر، تونس، مصر مما يؤيد نظرية حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي، وبينما مساهمة عند المغرب و موريتانيا كانت النتائج سلبية عكس ما جاء في النظرية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: حقوق الملكية المادية، حماية حقوق الملكية، النمو الاقتصادي، دول شمال افريقيا، بيانات البانل.

Abstract:

This study aims to analyze the nature of the relationship between property rights systems and economic growth and how the protection of property rights contributed to the development process of North African countries for the period (2009-2022), and in order to understand this issue and achieve this goal, the impact of property rights on economic growth was tested using the crosssectional time series data approach (Panel Data) for a sample consisting of five countries (Algeria, Morocco, Tunisia, Egypt, Mauritania) and the obtained economic results indicate that there is a positive relationship between material property rights and property Transfer and per capit GDP as a dependent variable, and a negative relationship between governance and Iinvestment , with a positive contribution to each of Algeria, Tunisia, and Egypt, which supports the theory of property rights , while the contribution of Morocco and Mauritania is negative.

Keywords : Physical property rights, perception of physical property protection, economic growth, North Africa countries, panel data.